الجمهوريـة التونسيـة
وزارة الفلاحـة والمـوارد المائيـة
والصيـد البحـري

المخطط الثـاني عشـر للتنميـة
2014-2010

تقــريــر اللجنـة القطـاعيـة
للتنميـة الفـلاحية والصيـد البحـري
والمــوارد الطبيعيــة

جـوان 2010

الفهرس

العنوان	الصفحة
الباب الأول : التقييم النصف المرحلي للمخطط الحادي عشر	1
I- مقدمة	3
II- التقييم الجملي	3
1- الإصلاحات والسياسات	3
2- الإنجازات الكمية	4
III- الاستنتاجات	8
الباب الثاني : سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط الثاني عشر 2010-2014	9
1- الأمن الغذائي	9
2- الرفع من القدرة التنافسية	12
3- تطوير التصدير	22
4- النهوض بالموارد الطبيعية	24
الباب الثالث : التوقعات الكمية	28
I- الإنتاج	28
II- الميزان التجاري	30
III- الاستثمارات	32
الملاحق	
- الإنتاج	
- الميزان التجاري	
- الاستثمارات	

الباب الأول

التقييم نصف المرحلي للمخطط الحادي عشر للتنمية

I- مقدمة

شهد قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2007-2009، تنفيذ عناصر خطة تنمية القطاع المرسومة بالمخطط الحادي عشر2007-2011، والهادفة أساسا إلى مزيد تطوير القطاع الفلاحي واستحثاث نسق نموه وتعصيره بما يمكن من مزيد الرفع من قدرته التنافسية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني فضلا عن مواصلة تعبئة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها.

وبالتوازي مع ما سبق، تميزت هذه الفترة بدعم الإصلاحات للحد من الانعكاسات السلبية للمستجدات الحاصلة خاصة على الساحة العالمية وتسارع وتيرة التطورات غير الملائمة على مستوى الأسواق العالمية والتي تمثلت بالخصوص في استمرار الارتفاع القياسي لأسعار المواد الأولية والمحروقات واندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية وما أفرزته من انكماش اقتصادي شمل بدرجات متفاوتة جل بلدان العالم بحسب درجة انفتاح البلدان واندماجها في الدورة الاقتصادية العالمية والتي تجاوزت آثارها القطاع المالي لتنتقل إلى القطاع الحقيقي. ولقد أفرزت هذه التقلبات دخول أكبر البلدان المصنعة في حالة انكماش اقتصادي حاد أمكن الخروج منها وتسجيل بوادر انتعاشة خلال أواخر النصف الثاني من سنة 2009 بفضل التدخل غير المسبوق لمختلف الحكومات والهيئات الدولية لتطويق انعكاسات هذه الأزمة.

وللحد من تأثير هذه المستجدات على مستوى الاقتصاد الوطني عامة والقطاع الفلاحي خاصة، تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التي بادر باتخاذها سيادة رئيس الجمهورية لمساندة القطاع الفلاحي، كانت خير سند للفلاحين وكافة المتدخلين في المنظومة الفلاحية الغذائية وحافزا إضافيا لمزيد البذل والعطاء ودعم المكاسب المسجلة في مختلف المجالات.

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها إلا أن المجال لا يزال شاسعا أمام التحسين وذلك خاصة بالنسبة للإنتاجية وجودة المنتوجات ودفع الصادرات وتنويعها.

وفي هذا الإطار ولمزيد تطوير القطاع، أذن سيادة رئيس الجمهورية يوم 18 سبتمبر 2008 باستشراف مستقبل القطاع الفلاحي وأدائه إلى أفق 2016 من خلال عدد من الإستراتيجيات تخص الجوانب التالية :

- ✓ النهوض بقطاعات الإنتاج (تطوير قطاع الإنتاج الحيواني، تطوير قطاع الصيد البحري، تنمية قطاع تربية الأحياء المائية، تنمية قطاع الفلاحة البيولوجية، تنمية قطاع الزراعات الكبرى، تنمية قطاع الفلاحة الجيوحرارية لإنتاج الباكورات المعدة للتصدير، تنميــة قطــاع الزياتيـن).

- ✓ إحكام استغلال الموارد الطبيعية (تعبئة الموارد المائية، المحافظة على المياه، الغابات والمراعي، تنمية المناطق السقوية).

- ✓ تثمين نتائج البحث العلمي وتطوير أداء الإرشاد والتكوين الفلاحي (الرفع من أداء الإرشاد الفلاحي، توظيف نتائج البحث العلمي الفلاحي، النهوض بقطاع البذور والمشاتل).

- ✓ الاستثمار ومعالجة المديونية وتطوير أداء الهياكل المهنية (معالجة مديونية القطاع، معالجة مديونية التعاضديات المركزية الناشطة في الحبوب).

- ✓ تطوير المستغلات الفلاحية (تفعيل الخارطة الفلاحية ، تقييم أداء شركات الإحياء والتنمية الفلاحية، مقاومة تشتّت الملكيّة وإيجاد الصيغ المشجعة على الاستغلال الجماعي).

ولتجسيم ذلك، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بإعداد 24 إستراتيجية لمختلف القطاعات تتضمن تشخيص مدقق للوضع الحالي والصعوبات وأهم التوجهات في أفق 2016 مع تحديد الحلول الكفيلة ببلوغ الأهداف المقترحة للرفع من أداء القطاعات المعنية. وقد تم اعتماد نتائجها في بلورة التوجهات المستقبلية للقطاع.

كما تدعم محتوى هذه الإستراتيجيات بما جاء في البرنامج الرئاسي الجديد 2009-2014 الذي أولى أهمية للاستشراف البعيد المدى لمتطلبات التنمية المتوازنة وضرورة توظيف البحث العلمي والتكنولوجيا لمواجهة هذه المتطلبات، والذي أكد بالأساس على دعم المجهودات الرامية لتحقيق الأمن الغذائي وإحكام استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، والإسراع في نسق إنجاز الإستراتيجيات والخطط التنموية والإصلاحات وخاصة المتعلقة بالزراعات الكبرى والصيد البحري والزراعات البيولوجية والزراعات المحمية والجيوحرارية.

II- التقييم الجملي

1- الإصلاحات والسياسات

لقد مثل التقييم نصف المرحلي للمخطط الحادي عشر فرصة سانحة للتشاور حول السبل الكفيلة لرفع التحديات الجديدة وتجسيم الأهداف الجوهرية التي رسمها **سيادة الرئيس زين العابدين بن علي** لقطاع الفلاحة والصيد البحري وفي مقدمتها ضمان الأمن الغذائي المستديم الذي أصبح، بعد ما شهدته الأسواق العالمية من تطورات، يُعدُّ من مقومات السيادة الوطنية.

وتعتبر نتائج القطاع الفلاحي خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط الحادي عشر 2007-2009 في مجملها مرضية بالرغم من الضغوطات التي عرفها القطاع من جراء ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من محروقات وبذور وأعلاف في السوق العالمية، وهو ما استوجب اتخاذ عدة تدابير لفائدة القطاع الفلاحي لعل من أبرزها تلك المتعلقة بإحكام تنفيذ الإستراتجيات القطاعية لدعم الأمن الغذائي والأمن المائي.

وعرفت فترة 2007-2009 تنفيذ عديد السياسات وإدخال عديد الإصلاحات بهدف مزيد دفع الإنتاج تجسدت خاصة في توخي سياسة أسعار تراعي تطور تكلفة الإنتاج بما يضمن دخلا محترما للفلاحين ويحثهم على الزيادة في إنتاج المحاصيل الأساسية. كما تم إيلاء المناطق السقوية اهتماما خاصا لدعم حصتها في الإنتاج الفلاحي وذلك عبر إحداث مناطق سقوية جديدة وإعادة تهيئة المناطق السقوية القديمة وتكثيف الزراعات المروية. كما شملت الإصلاحات جملة من المسائل مازالت تعيق تطور القطاع حيث تمت معالجة جانب من المديونية وتحسين الأوضاع العقارية والضغط على تكاليف القروض والتأمين بما من شأنه أن يدفع بالاستثمار الخاص.

وباعتبار أهمية الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي وضرورة تطوير الإنتاج المحلي من هذه المادة، تم في أواخر سنة 2007 إعداد خطة وطنية للنهوض بالقطاع كما تم إحداث هيكل مُوحّد وهو المعهد الوطني للزراعات الكبرى الذي يتولى الإشراف على مختلف المجالات ذات الصلة بتنمية قطاع الحبوب، بما في ذلك التنسيق مع البحث والإرشاد والإشراف على المسائل الفنية المتعلقة بالميكنة الفلاحية.

كما شهدت فترة 2007-2009 مواصلة المجهود لتنفيذ مشاريع تنمية الموارد الطبيعية خاصة تلك المرتبطة بتعبئة الموارد المائية والتشجير الغابي والمحافظة على المياه والتربة وقد تم في مجال الموارد المائية بالخصوص انطلاق الدراسة الخاصة بربط الشبكة الوطنية لتحويل مياه الشمال بسدود الوسط والشروع في تنفيذ برنامج وطني لتحلية المياه واستغلال الموارد المائية غير التقليدية.

ولمزيد إحكام استغلال الثروة البحرية انطلق تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع منها مراقبة نشاط المراكب بالأقمار الاصطناعية، كما تم تدعيم برنامج مقاومة الصيد بالكيس والجر ومواصلة العمل بالراحة البيولوجية مع التمديد في فترتها إلى جانب وضع خطة وطنية لتنمية تربية الأحياء المائية .

2- الإنجازات الكمية

1.2. الإنتاج

تمثلت أهـداف المخطط الحـادي عشر للتنمية خـلال الثـلاث سنـوات الأولـى 2007-2009، في تحقيق قيمة إنتاج في حدود 3284 مليون دينار وقيمة مضافة في حدود 2716 مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة 1990 وهو ما يمكن من تحقيق معدل نمو سنوي للقطاع بـ 3.4 %.

وقد بلغ المعدل السنوي للقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة 2007-2009 بالأسعار القارة لسنة 1990 حوالي 2712 مليون دينار وهو ما يمثل 100% من تقديرات المخطط الحادي عشر لهذه الفترة، وبذلك تكون نسبة النمو السنوية للقطاع في حدود 2.9% مقابل 3.4% مبرمجة بالمخطط لهذه الفترة. وقد أمكن تحقيق هذه النتائج بفضل مختلف الإجراءات التي حضي بها القطاع لتثمين الظروف المناخية الطيبة لموسم 2006-2007 وللحد من تأثير الظروف الصعبة التي عرفها موسم 2007-2008 وبداية الموسم 2008-2009.

وقد تمكنت عديد المنتجات الفلاحية من تجاوز أهداف المخطط الحادي عشر خلال الثلاث سنوات الأولى من أهمها الحبوب التي حققت نسبة انجاز بـ104% ومنتجات الدواجن حيث بلغت نسب إنجاز اللحوم البيضاء والبيض 113% 111% على التوالي، إنتاج الطماطم الذي بلغت نسبة إنجازه 112% والقوارص والتمور اللذان بلغت نسبة إنجازهما 104 % و 113% على التوالي مقارنة مع التقديرات. ومن ناحية أخرى كانت نتائج عديد المنتجات في مستوى الأهداف المرسومة أو قريبة منها نذكر منها بالخصوص اللحوم الحمراء والألبان والبطاطا التي بلغت نسب إنجازها 98% و97% و 92% على التوالي، بينما بقيت إنجازات بعض المنتجات الأخرى دون الأهداف وهي خاصة زيتون الزيت ومنتجات الصيد البحري حيث كانت نسب إنجازها في حدود 86% و 85% على التوالي.

معدل إنجازات أهم المنتوجات الفلاحية
خلال فترة 2007-2009 مقارنة بالتوقعات
(ألف طن)

	معدل التقديرات	معدل الإنجازات	نسبة الإنجاز%
الحبوب	1824	1903	104
زيتون الزيت	1048	900	86
االقوارص	271	282	104
التمور	127	144	113
البطاطا	380	350	92
الطماطم	1000	1122	112
اللحوم الحمراء(صافية)	123	120	98
اللحوم البيضاء(صافية)	123	139	113
ألبان	1051	1015	97
منتوجات البحر	120	102	85
بيض (مليون وحدة)	1436	1592	111

2.2. الميزان التجاري الغذائي

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الحادي عشر(2007-2011) نسبة تغطية للواردات بالصادرات بـ82% مقابل تقديرات بـ 97%.

نتائج الميزان التجاري الغذائي خلال فترة 2007-2009 مقارنة بأهداف المخطط الحادي عشر

	2007			2008			2009			معدل فترة 2009/2007		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
الصادرات	1048	1615.5	154	1124	1849.9	164	1204	1631.2	135	1126	1698.9	151
الواردات	1103	2042.3	185	1165	2600.9	223	1205	1583.6	131	1158	2075.6	179
الفارق	-55	-426.8		-41	751-		-1	47.6+		-32	376.7-	
نسبة التغطية	95	79.1	83	96	71.2	74	100	90	90	97	82	

ويعزى هذا الفارق في الإنجاز إلى تطور إجمالي الواردات الغذائية بنسق فاق التوقعات (+179%) جراء تسارع وتيرة توريد أهم المنتجات الغذائية الأساسية خلال هذه الفترة وارتفاع أسعارها العالمية بشكل غير مسبوق على غرار القمح بصنفيه اللين والصلب والشعير والذرى والزيوت النباتية ومادة البطاطا وخاصة منها المعدة للبذر.

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات الغذائية فإن النتائج المنجزة فاقت الأهداف المرسومة للمخطط (نسبة إنجاز 151%) مع تسجيل عائدات قياسية بلغت 1850 مليون دينار سنة 2008، علما وأن جل المنتجات المصدرة قد سجلت نسب إنجاز تجاوزت تقديرات المخطط ومن أهمها:

- زيت الزيتون التي سجلت قيمة صادراته نسبة إنجاز تقدر بـ 136% بفضل تطور الكميات التي بلغت 161 ألف طن مقابل تقديرات بـ 108 ألف طن .

- منتجات البحر الطازجة والتي بلغت نسبة إنجازها 118% ببلوغ معدل كميات بـ19.2 ألف طن بقيمة 217 مليون دينار مقابل تقديرات تباعا بـ 19 ألف طن و 185 مليون دينار، ويعزى هذا النمو إلى تحسن مستوى الأسعار والكميات المصدرة من الرخويات وخاصة منها الأخطبوط والحبار.

- التمور والتي سجلت مستوى قياسيا من حيث الكمية والقيمة بـ 72 ألف طن و 219 مليون دينار أي بنسبة إنجاز بـ 141 % و 171% على التوالي.

- سجلت قيمة صادرات القوارص نسبة إنجاز هامة خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط بـ 105 % إلا أنه كان بالإمكان تحقيق نتائج أفضل لو لم تتقلص الكميات الموجهة للتصدير نتيجة تراجع الأسعار خلال سنة 2007. مما أدى إلى عدم القدرة

على استغلال كامل الحصة التصديرية التي يتمتع بها هذا المنتوج نحو بلدان الإتحاد الأوروبي.

كما حققت محضرات الخضر والغلال نسبة إنجاز161% والعجين الغذائي نسبة إنجازات بـ 142% .

صادرات وواردات أهم المنتجات الغذائية
خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الحادي عشر

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دينار

	معدل التقديرات		معدل الإنجازات		نسبة الإنجاز %	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
*** الصادرات**		**1126**		**1699**		**151**
- زيت الزيتون	108	487	161	662.8	149	136
- منتجات البحر	19	185	19.2	217.4	101	118
- التمور	51	128	71.9	219.3	141	171
- القوارص	22	19	23	20	105	105
- العجين الغذائي	78	76	80	108.1	102	142
- محضرات خضر وغلال	32	38	33	61.1	103	161
- فرينة الحبوب	51	19	19.7	10.7	39	56
*** الواردات**		**1185**		**2075.6**		**175**
- الحبوب	2452	446	2707.6	1085.2	110	243
- الزيوت النباتية	260	223	308.2	380.9	119	171
- البطاطا	38	24	66	45.3	174	189
- السكر	350	162	326.8	168.4	93	104

3.2. الاستثمارات

قدرت استثمارات قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال المخطط الحادي عشر بحوالي 5335 م د مقابل 4170 مليون دينار تم إنجازها خلال المخطط العاشر. وترتكز هذه التقديرات بالخصوص على تنفيذ البرامج الرئاسية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية الهادفة إلى دفع الإنتاج لبلوغه الأهداف المرسومة في هذا المجال والمحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة وحسن توظيفها.

كما أقر المخطط الحادي عشر العديد من الإصلاحات ورصد العديد من الحوافز وإيجاد الآليات الكفيلة لمزيد ملائمة التشجيعات مع محيط الاستثمار بالنظر إلى ما قامت به الدولة من مجهودات بهدف ودفع نسق الاستثمار الفلاحي بصفة عامة والاستثمار الخاص بصفة خاصة، بما يسمح بالرفع من الاستثمارات الخاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري إلى 3098 م.د لتبلغ بذلك نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الجملية الفلاحية المزمع إنجازها خلال المخطط الحادي عشر 58% مقابل 52% خلال المخطط العاشر.

- **إنجازات الاستثمارات الجملية خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الحادي عشر (2007-2009)**

بلغت استثمارات قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال فترة 2007-2009 حوالي 2820 م د أي ما يناهز حولي 90% من جملة المبلغ المرصود لهذه الفترة بالمخطط وحوالي 52.9% من المبلغ الجملي المنتظر تحقيقه طيلة فترة المخطط الحادي عشر. ويفيد تحليل الاستثمارات حسب القطاعات أن الإنجازات قاربت التقديرات بالنسبة لبعض القطاعات على غرار الآلات الفلاحية (101%) والصيد البحري (93%) والغابات والدراسات والبحوث والإرشاد (96%)، فيما كانت نسب إنجاز البعض الآخر دون التوقعات كالري الفلاحي والمحافظة على المياه والتربة وتربية الماشية في حدود 81% و84% و80% على التوالي وذلك نتيجة تأخر انطلاق بعض المشاريع وخاصة المبرمجة ضمن برنامج الاستثمار في قطاع المياه (PISEAU 2) بالإضافة للظروف المناخية غير الملائمة التي أثرت سلبا على الاستثمارات في بعض القطاعات وخاصة منها قطاع تربية الماشية.

الاستثمارات المنجزة خلال فترة 2007-2009 مقارنة مع الأهداف

الوحدة : مليون دينار بالأسعار الجارية

القطاعات	التقديرات للسنوات 2007-2009	الانجازات للسنوات 007-2009	نسبة الإنجـــاز %
الري الفلاحي	1210	976.7	80.7
تربية الماشية	422	338.5	80.2
الصيد البحري	147	136	92.7
الآلات الفلاحية	375	377.5	100.8
الإنتاج النباتي	316	299	94.5
الدراسات والبحوث والإرشاد	50	48.4	96.8
الغابات	235	226.8	96.5
المحافظة على المياه والتربة	166	140.1	84.5
مختلفات	214	277.3	129.6
المجموع	**3135**	**2820.3**	**90**

ويبرز توزيع الاستثمارات حسب المتدخلين أن نسبة الإنجاز حسب المتدخلين بلغت 86% بالنسبة للقطاع العمومي و 93% بالنسبة للقطاع الخاص كما يبرزه الجدول التالي:

توزيع الاستثمارات حسب المتدخلين
خلال المخطط الحادي العاشر

الوحدة : مليون دينار

القطاعات	التقديرات للسنوات 2007-2009	الانجازات للسنوات 007-2009	نسبة الإنجـــاز (%)
القطاع العمومي	1369	1174.8	85.8
القطاع الخاص	1766	1645.5	93
المجموع	**3135**	**2820.3**	**90**

III- الاستنتاجات

بالاعتماد على نتائج التقييم نصف المرحلي للمخطط الحادي عشر، فإن المقترحات الهادفة لمزيد النهوض بالقطاع الفلاحي تتمثل أساسا في التوجهات التالية :

- مواصلة العمل بهدف معالجة الأوضاع العقارية التي تعد من المحددات الهيكلية للقطاع التي يستوجب رفعها.

- مزيد دفع الاستثمار والنهوض بالنشاط الفلاحي، حيث يتطلب بلوغ الأهداف توفير القروض الضرورية مع التحكم في تكاليفها وجعلها متقاربة مع ما هو معمول به بالبلدان المشابهة والمنافسة، إلى جانب مراجعة مقاييسها ومراجعة سقف الاستثمارات مراعاة لتطور التكاليف.

- دعم التأمين الفلاحي بهدف مزيد المساهمة في النهوض بالاستثمار الفلاحي والتمويل ودفع المبادرة الخاصة بمواصلة حملات التحسيس ومزيد نشر الثقافة التأمينية لدى الفلاحين والبحارة.

- مزيد النهوض بالهياكل المهنية ودعم الإحاطة بالشركات التعاونية الأساسية وتدعيم آليات تمويل استثماراتها مع العمل على تحسين نسبة الانخراط في الهياكل المهنية والنظر في إمكانية ربط إسناد تشجيعات الدولة بالانخراط فيها، إلى جانب وضع برامج مشتركة بين مختلف الهياكل المهنية وتدعيم الشراكة مع جمعيات القروض الصغرى.

- تدارك التأخير الحاصل في انطلاق عدد من البرامج والمشاريع خاصة في مجال المحافظة على المياه والتربة وتنمية الغابات والمراعي وذلك خاصة من خلال ملائمة الإعتمادات المخصصة مع أهداف المخطط.

- وبخصوص قطاعات الإنتاج التي حققت في الغالب الأهداف المرسومة للفترة الأولى للمخطط الحادي عشر، يتعين تكثيف الجهود بتنفيذ مختلف الإستراتيجيات التي قامت الوزارة وبإذن من سيادة رئيس الجمهورية بإعدادها للنهوض بمختلف قطاعات الإنتاج وإحكام استغلال الموارد الطبيعية وتطوير البحث والإرشاد الفلاحي وتطوير المستغلات الفلاحية والنهوض بالاستثمارات ومعالجة المديونية.

الباب الثاني

سياسة التنمية الفلاحية خلال المخطط الثاني عشر 2010-2014

عملا بتوجهات المخطط الحادي عشر2007-2011 واستنادا إلى استنتاجات التقييم نصف المرحلي للمخطط الحادي عشر 2007-2011 والبرنامج الانتخابي الرئاسي لسيادة رئيس الجمهورية للفترة 2009-2014، سترتكز السياسة الفلاحية خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 على أربع محاور أساسية وهي :

- تعزيز الأمن الغذائي ،
- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي،
- تطوير الصادرات،
- النهوض بالموارد الطبيعية.

1 - تعزيز الأمن الغذائي

انتهجت تونس سياسة تنموية ترتكز على اختيارات وثوابت جوهرية تهدف بالأساس إلى الرقي بالإنسان والحفاظ على كرامته. وفي هذا السياق يمثل الأمن الغذائي عنصرا رئيسيا في تحقيق كرامة الشعوب وسيادتها. وتسعى تونس إلى ضمان أمنها الغذائي عبر تطوير القطاع الفلاحي، وقد أبرزت تقلبات الأسواق العالمية للمواد الغذائية أكثر من أي وقت مضى ضرورة التعويل على الذات في تحقيق الأمن الغذائي.

وترتكز سياسة الأمن الغذائي خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 على العناصر التالية:

- **تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية**

سترتكز الجهود خلال الفترة المقبلة على المحافظة على النتائج المشجعة التي حققها القطاع وتدعيمها بهدف ضمان الأمن الغذائي المستديم. وفي هذا الصدد أكد البرنامج الرئاسي على استهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب التي تعتبر إحدى المكونات الأساسية التي ترتكز عليها الوجبة اليومية للمواطن التونسي، وهو ما يستدعي استغلال كافة الإمكانيات المتاحة بالنسبة للحبوب بالمناطق السقوية والمناطق الرطبة وشبه الرطبة.

كما يتطلب دعم الأمن الغذائي إحكام تنفيذ الإستراتجيات القطاعية المعتمدة والتي سيتم اعتمادها والتي تهدف بالخصوص إلى مزيد النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتوجات من خلال دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية وتثمين السنوات الطيبة.

ولمزيد إحكام تنفيذ الإستراتجيات والخطط التنموية للإنتاج الفلاحي سيتدعم التكامل بين البحث العلمي الفلاحي وقطاع الإنتاج، طبقا للبرنامج الرئاسي، بهدف تثمين نتائج البحث وإدماج التقنيات الجديدة في قطاع الإنتاج وذلك من خلال دعم تأطير الفلاحين عبر تكوين فرق فنيّة بالشراكة مع مختلف الهياكل التنمويّة والمهنة.

وإلى جانب قطاع الحبوب يعتبر قطاع الأعلاف من بين القطاعات الأساسية في دعم الأمن الغذائي لارتباطه بقطاع تربية الماشية الذي يمثل نسبة هامة في النشاط الفلاحي ويساهم بحوالي 38% في قيمة الإنتاج الفلاحي الغذائي، وهو ما يستدعي إحكام تنفيذ إستراتجيات متكاملة لقطاعي التربية الحيوانية والأعلاف تعتمد التوسع في مساحات الأعلاف للترفيع في الإنتاج العلفي وإنتاج نسبة من الأعلاف البديلة لمادتي الذرى والصوجا الموردة من ناحية، ودعم منظومة الإنتاج الحيواني من لحوم وألبان بالاعتماد على تطوير الإنتاجية الفردية من ناحية أخرى.

كما ستتواصل المجهودات لتنفيذ خطة متكاملة لتطوير مساهمة القطاع السقوي في الإنتاج الجملي وذلك من خلال التوسّع في مساحة المناطق السقوية وإعادة تهيئة المساحات السقوية القديمة وإدماجها مجددا ضمن المناطق المنتجة مع تحسين مردودية القطاع السقوي من خلال التكثيف والاستعمال الأمثل لتقنيات الإنتاج، وهو ما يمكن من إدخال أكثر استقرار للإنتاج الفلاحي من سنة إلى أخرى مع تحقيق حد أدنى من الإنتاج بالنسبة للمنتوجات الأساسية.

ويتطلب دعم الأمن الغذائي توفير البذور والمشاتل المتأقلمة مع ما يتطلبه ذلك من تدعيم برامج البحث العلمي الفلاحي وتوجيه هذه البحوث بالخصوص إلى الأصناف التي نمتلك فيها ميزات تفاضلية.

وينتظر أن تشهد فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 تشخيص برامج خصوصية لتطوير الفلاحة المطرية من خلال استنباط التقنيات الفلاحية الملائمة ووضع الآليات الكفيلة بتخفيض درجة المخاطرة التي تميز هذا النمط من الإنتاج الفلاحي مما يجعل المنتجين الفلاحيين أكثر إقبالا على تكثيف الزراعات من جهة وتسهل تمويل القطاع الفلاحي من جهة أخرى. وفي هذا المجال سيتم القيام بدراسة شاملة حول القرض والتأمين الفلاحي بالتعاون مع مؤسسات ذات خبرة عالمية في المجال طبقا لبنود البرنامج الرئاسي.

وبالنظر للوظيفة الاقتصادية للإنتاج الفلاحي وبصفته مصدر دخل لشريحة هامة من التونسيين يرتبط أمنها الغذائي بنتائج القطاع الفلاحي، سيتم تطوير مراحل ما قبل الإنتاج بتقريب الخدمات ومستلزمات الإنتاج من المنتجين مع الرفع من جودتها وأدائها بتحسين متابعتها ومراقبتها. كما سيتم إدخال أكثر تنافسية في مستوى حلقات ما قبل الإنتاج بهدف الضغط على تكلفة المستلزمات والخدمات والزيادة في

استعمال مختلف المستلزمات من بذور وأسمدة ومبيدات حسب متطلبات الإنتاج وطبقا لنتائج البحوث.

ونظرا لما اتسمت به الساحة العالمية منذ سنة 2007 من تغيرات عميقة على مستويات متعددة منها الارتفاع الكبير لأسعار النفط وأسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، والإقبال على الوقود البيولوجي وما يعنيه من إمكانية تقلص الإمدادات الغذائية على المستوى الدولي، تصبح هذه الأوضاع عنصرا من العناصر التي يتعين إيلائها عناية كبرى حتى لا تنعكس سلبا على الأمن الغذائي. ويتطلب ذلك مزيدا من العناية بمرحلة ما بعد الإنتاج للتقليص من نسب ضياع وتلف الإنتاج وذلك بتوفير طاقات الخزن والنقل الضرورية خاصة في منظومة الحبوب، وتدعيم العمل بالمخزونات التعديلية .

كما يستدعي تأكد ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيرها المباشر على القطاع الفلاحي التأقلم مع هذه الظاهرة والتهيؤ لها بهدف الحد من سلبياتها والاستفادة منها لما تكون إيجابية، وذلك بوضع وتنفيذ إستراتيجية متكاملة للتعامل مع هذه الظاهرة.

- **دعم الترابط بين الإنتاج الفلاحي والتحويل**

يتم حاليا التصرف في الإنتاج الفلاحي وضمان توازن المنظومات من خلال برمجة الإنتاج والتسويق الداخلي والتصدير وتكوين المخزونات والتوريد. وفي المقابل وبالرغم من التطور المسجل في قطاع الصناعات الغذائية، وباستثناء بعض القطاعات، فإن هذه الصناعات اقتصرت في عمليات التحويل على كميات محدودة من المنتجات التقليدية، مما يستدعي تطوير قطاع تحويل المنتجات الفلاحية وتوسيع مجالاته وتنويعها، بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث العلمية التي تحدد خصائص الإنتاج الفلاحي من ناحية تحويلية وتفعيل أكثر لآلية عقود الإنتاج.

- **دعم توازن الميزان التجاري الغذائي**

حقق الميزان التجاري الغذائي نتائج متميّزة خلال الثلاث سنوات الأخيرة حيث كان المعدّل السنوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات في حدود 82% بفضل التطور السريع الذي شهدته الصادرات الغذائية. وحيث انحصرت الصادرات في عدد من المنتوجات التقليدية كزيت الزيتون ومنتجات البحر والتمور فإن المجهودات سترتكز على تطوير الإنتاج مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية وتنويع الإنتاج وجعله يتطابق مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية بما يمكن من تنويع الصادرات لتشمل منتوجات جديدة وواعدة، هذا بالإضافة إلى مزيد تثمين الصادرات بإكسابها قيمة إضافية أكبر من خلال التعليب وطرق اللف والتكييف وتنويع الأسواق.

كما سيتم العمل على مزيد ترشيد الواردات وتلبية حاجيات السوق الداخلية سواء للاستهلاك المباشر أو للتصنيع.

2- الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي

يتميز المحيط العام للقطاع الفلاحي بمزيد تحرير أسواق المنتوجات الفلاحية سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف وهو ما يترتب عنه اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وحتى على مستوى السوق الداخلية. كما أن محدودية الموارد الطبيعية وتحولات المجتمع التونسي تستدعي أكثر من أي وقت مضى التوظيف الأمثل لمختلف الموارد وذلك في إطار نظرة تستند إلى مبدأ التنمية المستديمة.

وقد بينت الاستشارة الوطنية والحوار الوطني حول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني أن تحسين هذه الإنتاجية يَبقى الأداة المثلى لتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل ما يشهده من ضغوطات محلية وخارجية والرفع من مستوى النمو وتأمين مواطن شغل إضافية. وتتمثل مكامن تحسين الإنتاجية في إحكام التصرف في الموارد البشرية ودعم الاستثمار في مجال البحث وتعصير القطاع واستغلال تقنيات الاتصال والإعلام والابتكار والتجديد والخدمات الإدارية والمالية والنقل واللوجستية والصيانة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

ويجدر التذكير بنتائج الدراسة الشاملة حول القطاع الفلاحي المنجزة سنة 2006 والتي استخلصت إلى توفر المجال لتحسين وتطوير أداء القطاع بصفة عامة وذلك من خلال النهوض بالتمويل وبالتنظيمات المهنية والتعامل مع مؤشرات السوق ومزيد إحكام حلقات ما بعد الإنتاج. وقد استدعت التحولات التي عرفتها الأسواق العالمية تحيين هذه الدراسة سنة 2009 للوقوف من جديد على القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج الفلاحي بما يمكن من تحديد الأولويات والخيارات. وقد أبرزت نتائج الدراسة المحينة ثبات القدرة التنافسية لأغلب المنتوجات الفلاحية وإمكانية مزيد دعم هذه التنافسية من خلال الرفع في الإنتاجية من جهة وإحكام التعامل مع مؤشرات الأسواق من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس فإن الرفع من القدرة التنافسية سيكون من بين أولويات سياسة التنمية الفلاحية وذلك من خلال تحسين مردودية مختلف عوامل الإنتاج وجعل النشاط الفلاحي يستجيب لقواعد الجدوى الاقتصادية وبالتالي المساهمة الفعالة في المجهود الوطني للتنمية.

لهذا ستتواصل مجهودات دعم الأنشطة الأكثر نجاعة وتثمينا للموارد المستخدمة وذات المردودية المرتفعة، وسيتم بالخصوص استغلال نتائج الدراسات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز لبلورة تصورات وأساليب جديدة لتحسين مردودية القطاع وجعله يستجيب للمتطلبات الجديدة في مجالات الجودة والاسترسال. كما سيتواصل العمل لتامين مناخ أكثر ملائمة للقطاع وتهيئة أفضل الظروف التي تمكنه من رفع التحديات الداخلية والخارجية الجديدة والمتمثلة في تذبذب الإنتاج الفلاحي لشدة ارتباطه بالعوامل المناخية إلى جانب عدم تلاؤم أنظمة تمويل الأنشطة الفلاحية مع متطلبات قطاعات الإنتاج الفلاحي وهشاشة الموارد الطبيعية والمساهمة المحدودة للهياكل المهنية في المجهودات المبذولة لتنمية القطاع .

وسترتكز سياسة تدعيم القدرة التنافسية في الفترة القادمة بالخصوص على:

- **التحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لتعصير القطاع الفلاحي**

إن التنمية الفلاحية العصرية ترتكز بالأساس على الاستثمار والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي تمكن من بلوغ مستويات مرتفعة من الإنتاجية تمكن من تحكم في تكاليف الإنتاج وتدعم بالتالي القدرة التنافسية للمنتجات.

لذلك، فإن القطاع الفلاحي مدعو للاستفادة من التطورات التكنولوجية التي تفرزها البحوث على المستوى الوطني والدولي وتطويع هذه المستجدات لواقع قطاع الفلاحة بما يمكن من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مردودية القطاع الفلاحي والأنشطة الإنتاجية والتصدير. ويتطلب هذا التوجه تدعيم تشجيع الناشطين في مجال استنباط الطرق الحديثة وتطويع التكنولوجيا العالمية لملاءمتها مع خصوصيات الفلاحة التونسية إلى جانب تشجيع الفلاحين على انتهاج هذه الأساليب.

- **البحث العلمي الفلاحي**

ساهمت منظومة البحث العلمي الفلاحي بصفة كبيرة في تعصير الفلاحة وتدعيم الأمن الغذائي والمحافظة على الموارد الطبيعية في ميادين ذات أولوية وطنية تم إقرارها في إطار الإستراتيجية العشرية للفترة 1998 - 2008 بالإضافة إلى هيكلة المنظومة بتشريك الكفاءات الوطنية في نطاق مشاريع جامعة مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتدعيم نجاعة عمل منظومة البحث العلمي الفلاحي.

ولئن توصلت منظومة البحث العلمي الفلاحي إلى بلوغ هذه النتائج المتميزة فإنها مدعوة إلى تكثيف جهودها لتساهم أكثر في دعم مسيرة القطاع الفلاحي من خلال التركيز على توجيه أنشطتها نحو الأولويات الوطنية، وخاصة منها السيادة الغذائية للوطن من ناحية والتفاعل مع مؤشرات السوق من ناحية أخرى حتى يكون نشاط الإنتاج الفلاحي نشاطا مربحا وذا جدوى اقتصادية ويمتلك مقومات التنافسية التي تعتبر الضامن الأساسي لاستدامة النشاط الفلاحي.

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من تقييم ما تم إنجازه في إطار الإستراتجية العشرية 1989-2008 وأخذا بعين الاعتبار للتحديات التي يتعين على القطاع الفلاحي رفعها، ينتظر رسم إستراتيجية جديدة للبحث العلمي الفلاحي تستند إلى مبدأ الشمولية بهدف إيجاد الحلول للمواضيع التقنية بالتعاون والتنسيق مع المنتفيعين مع العمل على مزيد تقريب البحث من واقع القطاع الفلاحي من خلال هيكلة مجدية لمنظومة البحث ومتفاعلة مع الأقطاب التكنولوجية والمراكز الفنية بما يعزز التكامل بين البحث والإرشاد وتثمين مكتسبات البحوث ويساعد على تبليغها للمهنيين وبالتالي تجسيم البرنامج الرئاسي 2009-2014 حول "خماسية التكامل بين البحث العلمي وقطاع الإنتاج الفلاحي".

كما ستعمل الإستراتيجية الجديدة على تطويع التكنولوجيا المتطورة لفائدة القطاع الفلاحي سواء كانت المتأتية من الجهود الوطنية أو الاستفادة مما هو متوفر على الصعيد العالمي مع الحرص على تلاؤمها مع واقع القطاع الفلاحي والمحافظة على المكتسبات في هذا المجال.

- **الإرشاد الفلاحي**

يساهم جهاز الإرشاد في الرفع من إنتاجية القطاع وتثمين منتجاته وتنويعها وإكسابها القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية. ورغم التطور الذي عرفه جهاز الإرشاد خلال السنوات الأخيرة حيث ساهم في إطار المنظومة التنموية في تحقيق النقلة الكمية والنوعية التي عرفها القطاع الفلاحي فهو لا يزال يشكو من عدة نقائص تحد من نجاعته ومن مساهمته في المسيرة التنموية نذكر منها ضعف الحضور الميداني للمرشدين وتواضع المستوى التعليمي لجل المرشدين مع عدم مواكبتهم للتطور التقني والمنهجي وضعف مساهمة الهياكل المهنية القاعدية والخواص في الأنشطة الإرشادية.

وفي هذا المجال فإن التوجهات تهدف إلى الرفع من أداء جهاز الإرشاد من خلال التدرج من إرشاد عام إلى إرشاد هادف ومقيس وحسب الحزم التقنية وذلك بالتركيز على المستغلات ووحدات الصيد البحري القابلة للتطور وإعطاء الأولوية للقطاعات الإستراتيجية، مع جعل هذا الجهاز يتمحور حول هياكل ومؤسسات إدارية ومهنية وخاصة .

وتستدعي المستجدات والتحديات الجديدة توسيع مجالات تدخل الإرشاد لتشمل عناصر التصرف والجودة والاسترسال والكلفة والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنظيم المنتجين، وهو ما يتطلب بالخصوص الاعتماد على طرق ومناهج إرشادية جديدة ومتنوعة وناجعة واستعمال التقنيات الحديثة للتبليغ والنهوض بمهنة المستشار الخاص من ضمن المهندسين لتأطير كبار ومتوسطي الفلاحين ومجهزي الصيد البحري.

- **التكوين المهني الفلاحي**

شهد جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري إصلاحات متعددة اعتبارا لأهميته البالغة في تعصير القطاع وتطوير مهارات الناشطين فيه. وتتمثل التوجهات المستقبلية في إعادة هيكلة جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري انطلاقا من الحاجيات الحقيقيّة للقطاع بتشريك المؤسسات المهنية والمستغلات الفلاحية في منظومة التكوين المهني الفلاحي وترسيخ الجودة في جميع مراحل التكوين مع تهيئة وصيانة البنية الأساسية لمؤسسات التكوين حتى تستجيب للمتطلبات.

وتستدعي المرحلة القادمة مزيد تعميم المقاربة بالكفايات التي تتمثل في ملائمة المناهج التكوينية مع واقع التشغيل بإعتماد المقاييس، تنطلق من تشخيص المهارات التي يتعين امتلاكها للقيام بعمل ما، إلى جانب تحفيز الفلاحين على انتداب المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.

- **التعليم العالي الفلاحي ومحاضن المؤسسات**

بعد الانخراط التدريجي لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي في نظام الإجازة والماستر والدكتورا ("أمد")، تتمثل التوجهات في مواصلة ملائمة الاختصاصات مع متطلبات الاقتصاد الوطني والأنشطة الفلاحية مع إثراء محتويات التكوين وجعلها تواكب المستجدات العلمية والتكنولوجية. كما تتطلب المرحلة القادمة توسيع وتهيئة فضاءات التدريس والمبيتات وتفتح المؤسسات الجامعية على المحيط لدعم تشغيليّة الخرّيجين وتنمية ثقافة المؤسسات ودعم بعث المشاريع من طرف الخريجين، وذلك من خلال دعم محاضن المؤسسات باستكمال بعث محاضن بجميع مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحى.

- **النهوض بالمرأة الفلاحة**

بالنظر لأهمية مساهمة المرأة في الإنتاج الفلاحي و في الاقتصاد الوطني، كان موضوع النهوض بالمرأة الناشطة في القطاع الفلاحي دائما محل اهتمام فائق في مختلف البرامج التنموية. ولتدعيم ذلك، سيتواصل العمل خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 على تهيئة مناخ ملائم للنهوض بالمرأة الريفية وذلك من خلال:

- ✓ الترفيع في الاعتماد المخصصة للمرأة الريفية ضمن مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة من 1.3 % إلى 5 % ،
- ✓ تعميم الإرشاد الفلاحي الموجه إلى المرأة الريفية على كافة الولايات مع القيام بدراسة تقييمية لهذه التجربة قبل تعميمها،
- ✓ مزيد العناية بموارد الرزق الموجهة للمرأة الريفية وذلك بالرفع من نسبة القروض التي تسندها جمعيات التنمية إضافة إلى دعم التدخلات الأخرى للبنك التونسي للتضامن في مستوى المشاريع المنتجة.
- ✓ إحداث بنك معلومات حسب النوع الاجتماعي وموقع واب خاص بأنشطة المرأة في قطاع الفلاحة والصيد البحري،
- ✓ توسيع البرنامج النموذجي للنهوض بالمستغلات ذات الطابع العائلي والاجتماعي.

- **التفتح على الأسواق الخارجية والشراكة**

ينتظر أن تشهد السنوات المقبلة مزيد تحرير تجارة المنتوجات الفلاحية، فإلى جانب المفاوضات الجارية مع الإتحاد الأوروبي حول تحرير تبادل المنتجات الفلاحية، ينتظر ختم برنامج الدوحة للتنمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة بمزيد إزاحة العراقيل أمام انسياب السلع والمنتوجات.

وإذ ستأخذ هذه المفاوضات بعين الاعتبار خصوصيات القطاع الفلاحي في تونس وما يتطلب ذلك من تفاوت في الالتزامات ونسق تحرير يتلاءم وإمكانيات القطاع الفلاحي، فإن توظيف هذا الاندماج لفائدة التنمية الفلاحية يتطلب وضع السبل الكفيلة لجعل القطاع الفلاحي يتأقلم أكثر مع متطلبات تفتح الأسواق الخارجية وتحرير المبادلات التجارية من خلال الرفع من قدرته التنافسية. وفي هذا المجال، سيتم العمل على الاستفادة أكثر من الإمكانات التي تمنحها الأسواق الخارجية بتكثيف الإنتاج وتنويعه والتحكم في الجودة والامتثال للمواصفات العالمية بهدف تعزيز الصادرات وتنويعها.

وفي هذا الإطار ينتظر تطوير الشراكة مع مستثمرين أجانب لمزيد تحديث وتطوير الفلاحة من خلال جلب الاستثمار وإدخال التقنيات بالإضافة إلى ضمان تسويق المنتجات في الخارج. فإلى جانب المجهودات المبذولة من طرف ديوان الأراضي الدولية ينتظر دعم الشراكة على مستوى شركات الإحياء والخواص بفضل تميز مناخ الاستثمار في تونس ووجود أرضية ملائمة وحوافز تشجع الباعثين الأجانب على إنجاز المشاريع والاستثمار في مجالات واعدة حيث يمكن أن تصل نسبة المساهمة الأجنبية إلى 66% واستغلال أراضي فلاحية على وجه الكراء لمدة لا تقل عن 9 سنوات بالنسبة للأفراد.

- **دعم سلامة المنتوجات**

نظرا لما يعيشه العالم من انتشار للأمراض الحيوانية والنباتية المستجدة وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي سيتواصل إحكام متابعة منظومات الصحة الحيوانية وحماية النباتات من خلال مزيد الاهتمام بموضوع السلامة.

ففي مجال حماية النباتات ستتكثف المراقبة الصحية عند توريد النباتات والمنتجات النباتية وذلك بهدف حماية البلاد من تسرب الآفات والأمراض الحجرية الخطيرة إلى جانب توفير الضمانات المتعلقة بالحالة الصحية للنباتات والمنتجات النباتية المصدرة تماشيا مع شروط الصحة العالمية المنصوص عليها في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. وللرفع من نجاعة منظومة حماية النباتات ينتظر تطوير طرق التحاليل ومراقبة المبيدات والبذور والشتلات وإتباع طرق حديثة مع العمل على الحصول على الاعتماد اللازم للمخابر.

أما في مجال الصحة الحيوانية وبعد تنفيذ برنامج تأهيل مخابر التحاليل والتجارب التابعة لوزارتي الصحة العمومية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ستتعزز المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد والتصدير وإحكام قائمة الأمراض الحيوانية الخاضعة للتراتيب والإجراءات العامة لمقاومتها مع العمل في إطار قانون تربية الماشية والمنتجات الحيوانية على مراجعة النصوص الترتيبية وتحيينها بما يتماشى والمعايير الدّولية ذات الصلة بالسلامة الصحية للمواد الغذائية من أصل حيواني.

- **تحسين الجودة**

ستدعم البرامج الخاصة في مجال الجودة بتوعية المنتجين بضرورة توفير منتوجات

فلاحية ذات جودة عالية تستجيب للمواصفات العالمية مع ما يتطلب ذلك من تطوير التشريع التونسي بما يتلاءم مع التشريعات العالمية في مجال الجودة، خاصة بإحداث سلطة مختصة تسهر على وضع إستراتيجية في مجال الاسترسال وتعنى بتطبيق التشريع والمراقبة.

ويتطلب توفير الجودة من طرف المنتجين توفر الإمكانية لتثمين جودة المنتوجات وهذا ما يتطلب وضع مواصفات تونسية لمختلف المنتوجات تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنتوج ومصالح مختلف المتدخلين، مع اعتماد سياسة أسعار مشجعة على تحسين الجودة. وفي هذا المجال يعد تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري لجعلها أكثر شفافية، حجر الزاوية للنهوض بجودة المنتوجات الفلاحية.

- **تأهيل القطاع الفلاحي**

تكتسي مسألة تحديث الفلاحة بعدا استراتيجيا في منوال التنمية الفلاحية بحكم ضرورة تطوير أداء المستغلات الفلاحية حتى تكتسب مزيدا من القدرة على مجابهة المنافسة داخليا وخارجيا وذلك نتيجة انفتاح الأسواق واستعدادا لمزيد تحرير تجارة المنتجات الفلاحية .

وقد تجسمت الجهود المبذولة في مجال تأهيل القطاع الفلاحي بالخصوص عبر تأهيل قطاع الصيد البحري من الناحية الصحية والمطابقة للمواصفات الأوروبية وكذلك في مجال تأهيل محيط النشاط الفلاحي وخدمات دعم القطاع الفلاحي (البحث العلمي الفلاحي والإرشاد والتكوين الفلاحي، وعناصر الجودة، تنظيم القطاع...)

واستكمالا لهذه الجهود، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سنة 2006 بإنجاز دراسة حول تأهيل المستغلات الفلاحية مكنت من ضبط برنامج في الغرض يهدف إلى تطوير أداء المستغلة بصفة عامة، وتحسين قدرتها التنافسية حتى تتمكن من مجابهة المنافسة الخارجية والداخلية، وتعزيز قدرات هياكل الدعم العمومية والخاصة لجعلها قادرة على إسداء الخدمات المطلوبة من قبل المستغلات المعنية بأكثر نجاعة. ويرتكز على ثلاث مكونات أساسية:

- النهوض المباشر بالمستغلات (التشجيع على إنجاز استثمارات مادية واستثمارات لامادّية)،
- البرامج الوطنية الموجهة لفائدة المستغلات،
- تعزيز قدرات هياكل الإحاطة والدّعم المتدخّلة في المجال الفلاحي.

وفي هذا المجال وتنفيذا للإجراءات الرئاسية المعلنة في الغرض والمتعلقة بالانطلاق في تأهيل دفعة أولى من المستغلات مع تمكينها من منحة استثمار بـ70% بعنوان العناصر اللامادية وإدراج الضيعات المنتجة للحبوب وإدماج عنصر الجودة وإحداث وحدة مشروع حسب الأهداف تسهر على ضبط برنامج التأهيل وتنفيذه وتحديث القطاع الفلاحي، شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في الإعداد لتجسيم عملية نموذجية في الغرض.

وينتظر الانطلاق مع بداية سنة 2010 في تأهيل دفعة أولى من المستغلات الفلاحية تشمل 150 وحدة على مدى ثلاث سنوات وتمكينها من الحوافز بعنوان العناصر اللامادية للاستثمارات. على أن تتم في مرحلة ثانية (2013-2014) مواصلة هذه العملية وتوسيعها.

وسيتم تنفيذ هذه العملية من خلال الدعم المباشر لهذه المستغلات بهدف تحسين قدرتها التنافسية وتطوير أداءها. ويتمثل هذا الدعم في التشجيع على إنجاز استثمارات مادية واستثمارات لامادية ترمي بالخصوص إلى تطوير قدرة المستغلة على توفير منتج قابل للتصدير وذو جودة عالية إلى جانب تطوير طرق التصرف في المستغلة. وسيتم بالنسبة إلى الاستثمارات المادية مواصلة العمل بالامتيازات المُخوَّلة حاليا في إطار مجلة تشجيع الاستثمارات في حين تنتفع الاستثمارات اللامادية بمنحة خصوصية عن طريق صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

ويشتمل برنامج التدخل لمشروع التأهيل على:

- استكمال النصوص الترتيبيّة والتنظيمية لبرنامج التأهيل
- تركيز وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تأهيل المستغلات الفلاحية والنهوض بالجودة
- القيام بعمليات تحسيسيّة على المستوى الجهوي لتشخيص واستقطاب المستغلات القادرة على إنجاز برنامج تأهيل وتحسين الجودة للانخراط في هذه العملية،
- الإحاطة بالمستغلين الفلاحيين ومساعدتهم على تطوير طرق التصرف في المستغلة وتحسين نسبة التأطير داخلها وتطوير طرق الترويج والتسويق مع الامتثال للمواصفات المطلوبة وتركيز نظم الجودة.

وسيتم إعداد المرحلة الثانية للمشروع على ضوء النتائج الأولية والأهداف المرسومة لبرنامج التأهيل لتطوير وحدة التصرف إلى مكتب تأهيل والانطلاق في تنفيذ البرامج الوطنية الموجهة لفائدة المستغلات والخاصة بتحديثها وبرامج تعزيز قدرات هياكل الإحاطة والدّعم المتدخّلة في المجال الفلاحي، وينتظر أن تشمل هذه المرحلة 100 مستغلة سنويا عن طريق مكونة الدعم المباشر و50 مستغلة سنويا عن طريق مكونة البرامج الوطنية بالإضافة إلى مكونة تعزيز قدرات هياكل الإحاطة والدعم.

- **معالجة الأوضاع العقارية**

لقد تم اتخاذ عديد الإجراءات الهادفة لتطوير الأوضاع العقارية وضمان حسن توظيف الأراضي الفلاحية وحماية الرصيد العقاري الفلاحي من التشتت والتجزئة والإهمال من بينها الإصلاح الزراعي والتهيئة العقارية البعلية والتشجيع على إحداث الشركات واستحداث نظام القروض العقارية والتخفيض في الجباية الخاصة بضمّ ملكية العقارات الفلاحية. إلاّ أن هذه الإجراءات لم تحقّق النتائج المرجوة منها مما يستدعي استكمال الحلقات القانونية في مجال إعادة التهيئة والتنظيم العقاري الزراعي بما يضمن

المحافظـــة أكثـــــر على الوحدات العقارية المجدية ويدعــم الضم ويحدّ من تيار التجزئة والتشتت والإهمال .

وتهدف الإستراتيجيّة المقترحة، إضافة إلى المحافظة على الإنجازات المسجلّة في مجال إعادة تهيئة الأراضي الفلاحية وإحياءها وتدعيم هذه الإنجازات إلى وضع آليات إضافيّة لمجابهة تشتت وتجزئة المستغلات الفلاحية.

وتندرج هذه الإستراتيجية في إطار تجسيم القرارات التي أذن بها سيادة رئيس الجمهورية في مختلف المناسبات والرامية إلى مزيد التعمّق في التدابير التي يتعيّن اتخاذها لمقاومة تشتت الملكية وإيجاد الصيغ المشجعة على الاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية بين الأصول والفروع وبين الشركاء في الملك، كما تندرج في إطار تجسيم توصيات الندوة الوطنية المنعقدة في 23 جوان 2009 التي أذن سيادة رئيس الجمهورية خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 ماي 2009 بالقيام بها وذلك للتعريف بآليات مجلة الحقوق العينية والأحكام الخاصة بالقروض العقارية والتدابير الخاصة بمقاومة الإهمال ونقص الاستغلال بهدف مزيد دفع إحداث المستغلات الفلاحية المجدية.

وتنفيذا لهذه التوصيات سيتم العمل على إقرار صيغة جديدة للملكية والاستغلال الجماعي للعقارات الفلاحية تتمثل في صنف جديد من الشركات وهي شركات التهيئة والاستغلال الفلاحي، ومواصلة مكافحة إهمال الأراضي الفلاحية ونقص استغلالها لتوظيف الرصيد العقاري الزراعي على أكمل وجه إلى جانب تنقيح بعض أحكام مجلة الحقوق العينيّة بهدف إقرار أحكام خاصة بالمستغلة الفلاحية المجدية ضمن مجلة الحقوق العينية ومراعاة خصوصية هذا الصنف و وضع ضوابط لحمايته من القسمة المخلّة بوحدته وبمردوديته.

وفيما يتعلق بالأراضي الدولية الفلاحية وفي إطار مزيد إحكام التصرف فيها وتحسين أدائها، ستعتمد مواصلة هيكلة هذه الأراضي على آليات من شأنها تأمين ديمومة ونجاعة الاستغلال بالأراضي التي سبق أن تمت هيكلتها مع اعتماد صيغ متعددة لاستغلال الأراضي الدولية باعتماد الشراكة بين ديوان الأراضي الدولية وشركاء مستثمرين من الداخل والخارج. ويستدعى الاستغلال الأمثل للأراضي الدولية، مهيكلة كانت أم لا، مزيدا من المتابعة والتقييم بوضع نظام لقياس مستوى الاستغلال بهذه الأراضي وبلوغ المستوى الأمثل للاستغلال من خلال مؤشرات يقع ضبطها للغرض.

- **تطوير الاستثمار والتمويل**

تعد مجلة تشجيع الاستثمارات من أهم الآليات للنهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص ولملائمة التشجيعات مع خصوصيات وحاجيات الأنشطة الفلاحية. ويتطلب تحقيق النقلة مع النوعية المنشودة في القطاع الفلاحي مزيد بلورة فرص الاستثمار في القطاعات الواعدة وملائمة التشجيعات مع متطلبات القطاعات الواعدة وفي الخدمات المرتبطة بالقطاع الفلاحي وخاصة خدمات الميكنة الفلاحية بما يعزز إمكانيات القطاع الفلاحي لاستقطاب باعثين جدد

وخاصة حاملي الشهادات، علاوة على دعم الموارد المالية للقرض العقاري الفلاحي حتى يتمكن الفلاحون الشبان وأصحاب الشهائد الفلاحية من إنجاز مشاريع خاصة.

كما تتطلب المرحلة القادمة ملائمة أكثر لآليات التمويل ووضع آليات تمويل جديدة للفلاحة تواكب التحولات النوعية والتكنولوجية للقطاع وحاجياته لخدمات جديدة ذات محتوى معرفي متطور يسديها ومن مختصون من حاملي الشهادات العلياء.

ويمثل دعم الشراكة طريقا أخرى لمزيد تحديث وتطوير الفلاحة من خلال جلب الاستثمار وإدخال التقنيات بالإضافة إلى ضمان تسويق المنتجات في الخارج.

- **التأمين**

ولمزيد تحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي ودفع الاستثمار وتوفير التمويل اللازم، تم العمل على تحسين نظام التأمين الفلاحي ووضع آليات لمجابهة الجوائح الطبيعية، ويتم تقييم نظام التأمين الفلاحي بهدف ملائمته مع خصوصيات القطاع. وبالنظر لأهمية التأمين الفلاحي ومساهمته في النهوض بالاستثمار الفلاحي والتمويل ودفع المبادرة الاقتصادية، تتمثل التوجهات في مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالتأمين الفلاحي بهدف توسيع تدخلاته وتعزيز قواعد التصرف بمؤسساته وجعله يشمل تأمين مختلف المحاصيل ودخل المنتجين مع نشر الوعي والثقافة التأمينية لدى الفلاحين.

كما ستشهد الفترة القادمة العمل إلى إيجاد آلية للتعامل مع الجوائح وإيجاد سبل كفيلة بتأمين المنتجين ضد مخاطرها.

- **الفلاحة الصغرى**

نظرا لأهمية الفلاحة الصغرى ودورها في المساهمة في تجسيم الأهداف التنموية للقطاع الفلاحي وإلى جانب التوسيع التدريجي للبرنامج النموذجي للنهوض بالمستغلات الصغرى ذات الطابع العائلي والاجتماعي ليشمل مختلف المناطق، ينتظر وضع برامج خاصة بالمستغلات الفلاحية الصغرى والمتوسطة ذات الطابع الاقتصادي وهي مستغلات تتمتع بقدرة ذاتية على الاستثمار والتسويق وتمتلك طاقات إنتاجية، مع جعلها توظف خصوصياتها وتواكب متطلبات تعصير الفلاحة وتحرير الأسواق وتحسن دخلها، مع مزيد دمجها في الدورة الاقتصادية الوطنية والعالمية.

- **دعم التنظيمات المهنية**

تم في نهاية سنة 2005 إصدار قانون جديد يتعلق بتطوير الهياكل المهنية الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري يهدف إلى تدعيم تدخلاتها في مجال تأطير الفلاحين ومساعدتهم في مختلف المجالات، وخاصة على مستوى التزوّد بالمستلزمات وترويج وتثمين المنتوج. وقد أولى هذا القانون عناية خاصة بالهياكل

المهنيـة القاعديـة خاصـة وأن نسـبة هامـة مـن المسـتغلين الفلاحيـين هـم مـن صـغار الفلاحين، إضافة إلى تبسيط إجراءات إحداث تلك الهياكل بحيث لم تعد تخضع للمصادقة المسبقة.

وفـي هذا الإطـار ستوجه الجهود نحو دعم الإجراءات والبرامج الراميـة إلـى جعل هذه الهياكل نقطـة ارتكـاز للنهوض بالإنتـاج وتنظيمـه وتحسين جودتـه وإحكـام ترويجـه حسـب الخطـط المرسـومة ومتطلبـات السـوق للاسـتفادة مـن فـرص التـرويج المتاحـة بالـداخل والخـارج، وذاك مـن خـلال تأهيـل هذه الهياكل ومزيـد تـوفير الحـوافز للعمل التعاوني ونشر ثقافة العمل التعاوني لدى الفلاحين وإبراز منافعه وجدواه.

3- تطوير التصدير

نظرا لنسق تطور الإنتاج وقدرته على مزيد استغلال الطاقات الكامنة وإمكانية توظيف التقنيات الجديدة للإنتاج ذات المردودية المرتفعة، يتعين على القطاع الفلاحي الاستعداد لتحولات الطلب بتنويع الإنتاج وملائمته مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد السواء، إلى جانب تنويع منافذ الإنتاج الفلاحي من تسويق وخزن وتحويل وتصدير.

ومن هذا المنطلق، يصبح تصدير المنتجات الفلاحية، طازجة كانت أم محولة، رهان يتعين كسبه برفع الإنتاجية والقدرة التنافسية، كما أن طاقة الاستيعاب الهائلة للأسواق الخارجية وتواصل تفتحها ستجعل النفاذ إليها في ظروف أيسر ومجدية تمكن من تثمين الإنتاج والرفع من قيمته بما يرجع بالنفع على دخل المنتجين خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

وترتكز سياسة دعم التصدير على العناصر التالية:

- **تثمين بيانات المصدر والتسميات المثبتة للأصل**

سترتكز الجهود على بلورة برامج عمل من شأنها أن تدفع بصادرات المنتوجات الفلاحية من خلال تنويع المنتوجات المصدرة والرفع من قيمتها من خلال التعليب وتطوير العلامات التونسية، باستغلال نتائج الدراسات المنجزة والخاصة بتحديد الخصائص الفنية لبعض المنتوجات الفلاحية والعمل بالتسميات المثبتة للأصل.

- **دعم آلية عقود الإنتاج والتزويد**

ينتظر دعم مجهود العمل بعقود الإنتاج والتزويد بين المنتجين الفلاحيين والمُحوّلين والمُصدّرين للتدرج نحو تغطية أهم المنتوجات الفلاحية من خضروات وغلال موجهة للتحويل أو التصدير بما يؤمن تطور هذه المنتوجات ويعزز قدرتها التنافسية ويضمن تصديرها في أحسن الظروف.

- **تركيز منصات الترويج**

نظرا لأهمية تأهيل جهاز التصدير من متعاملين وتجهيزات على مستوى مختلف لحلقات المنظومات التصديرية في الضغط على التكاليف وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية للمنتوجات المصدرة، سيتواصل العمل تركيز منصات الترويج بمناطق الإنتاج وتجهيزها طبقا لمتطلبات الجودة.

- **التثمين عبر اللف والتعليب**

ستتواصل المجهودات الهادفة لتنويع الأسواق والمنتجات المصدرة والرفع من قيمتها المضافة من خلال تحسين اللف والتعليب وينتظر بالخصوص تفعيل صندوق النهوض

بصادرات زيت الزيتون المعلب وصندوق النهوض بجودة التمور من خلال إنجاز دراسات تسويقية لإبراز الفرص التصديرية في الأسواق الخارجية ووضعها على ذمة المتعاملين، إلى جانب مواصلة التركيز على المنتجات التي نمتلك فيها ميزات خصوصية، والاستفادة من الأفضليات التي تتمتع بها المنتوجات التونسية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول والتجمعات الإقليمية وذلك بتوظيف نتائج الدراسات المنجزة في هذا المجال.

ولمزيد دعم وظيفة الترويج بالمجامع المهنية في اتجاه مزيد التعريف بخصائص الإنتاج الفلاحي، سيتواصل التركيز على عناصر الجودة والسلامة واحترام المواصفات خاصة بعد إنجاز الدراسات الخاصة بالجودة واقتناء معدات مخبرية لتحليل الجودة وتكوين الإطارات والمهنيين في هذا المجال.

- **استغلال ما يتيحه قطاع الفلاحة البيولوجية كنمط إنتاج واعد**

حققت الفلاحة البيولوجية نتائج مرضية على مستوى الإنتاج والتصدير بفضل الإجراءات الرئاسية لاسيما في مجالي تنظيم القطاع وإقرار الحوافز، وسيتم مزيد دفع هذا القطاع بعدما تم ضبط إستراتيجية ترمي بالخصوص إلى الترفيع في المساحات البيولوجية إلى 500 ألف هكتار وتنويع الإنتاج وتعزيز قدرته التصديرية من خلال عدد من الإجراءات تتعلق بالحوافز والتشجيعات بما يمكن من الإقبال على الفلاحة البيولوجية وتطويرها والتحسيس بأهمية منتوج الفلاحة البيولوجية على مستوى الصحة والبيئة وبآفاقه الواعدة على مستوى التصدير، خاصة من خلال إحداث خلايا بالمجامع المهنية والديوان الوطني للزيت ستتفرغ لسبر فرص الترويج التجاري للمنتوجات البيولوجية وذلك استنادا إلى البرنامج الرئاسي 2009-2014.

- **إرساء علامة جودة للمنتوجات الفلاحية**

تختص الفلاحة التونسية بميزات طبيعية تضفي على منتجاتها خصوصيات تتعلق بالمذاق أو باللون أو بفترة الإنتاج وهو ما يكسبها ميزة تفاضلية في الأسواق الداخلية والخارجية. وقد أصبحت بعض الجهات في بلادنا تختص في إنتاج نوع معين من المنتجات الفلاحية الذي يختلف عن غيره في المناطق. وفي إطار السعي إلى تثمين هذه الخصوصيات واستغلال الميزات التفاضلية التي تمتلكها هذه المنتجات، سيتم إحداث علامة تونسية خصوصية تغطي كافة المنتجات الفلاحية وتكون بمثابة المعرف الأساسي لها وفق ما تضمنه البرنامج الرئاسي وذلك بعد إنجاز دراسة لتصور هذه العلامة (Logo) وتوضيح الإطار القانوني والتنظيمي لاستعمالها.

4 - النهوض بالموارد الطبيعية

تمثل الموارد الطبيعية من مياه وتربة وغابات ومراعي أسس التنمية الفلاحية ببلادنا. وقد تم ايلائها عناية خاصة في السياسة التنموية تمثلت في وضع استراتيجيات وطنية تهدف إلى تعبئة الموارد الطبيعية وحسن استغلالها وتثمينها والمحافظة عليها بالإضافة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستغلال المستديم لهذه الموارد.

وقد مكنت هذه الاستراتيجيات من تحسين مستوى توظيف الموارد الطبيعية حيث تمت تلبية كل حاجيات القطاعات المستهلكة للمياه رغم الندرة ومجابهة السنوات المتتالية للجفاف. كما تقلص مؤشر الانجراف بحماية قرابة مليون هك من الأراضي الفلاحية والتحكم في سيلان مياه الأمطار بالأودية وتثمينها في مزيد تغذية المائدة الجوفية.

كما تحسنت نسبة الغطاء الغابي وتهيئة المراعي مع تقليص زحف الرمال وترشيد التصرف في المنظومة الغابيّة والمحافظة على الغابات والأحياء البرية.

غير أن منظومة الموارد الطبيعية أصبحت مدعوة أكثر من السابق إلى التعامل مع المعطيات والمؤشرات الجديدة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وللظروف المناخية المستقبلية التي يمكن أن تشهد مزيدا من التغيرات. مما يتطلب الرفع في نسق إنجاز البرامج والمشاريع الموضوعة وتحيينها لمزيد مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي مع ترشيد استغلالها والمحافظة على استدامتها.

- **تعبئة الموارد المائية واستغلالها**

تعتبر الموارد المائية بالبلاد التونسية محدودة نسبـيا وقليلة بحكم الموقع الجغرافي لتونس وخاصياتها المناخية التي تفرز تغير شديد وعدم انتظام الأمطار والموارد المائية من جهة وتوزيعها غير المتجانس عبر البلاد وإشكالية الملوحة وقابلية هذا المورد للتلوث من جهة أخرى.

وقد بذلت الدولة مجهودا جبارا لتعبئة الموارد المائية وذلك من خلال عدة آليات نذكر منها المخططات المديرية لاستغلال المياه بكل الجهات الطبيعية وإستراتيجيات تعبئة الموارد المائية وتنمية استغلالها والمحافظة عليها والاقتصاد في الماء في مختلف الاستعمالات وكذلك الدراسات الإستراتجية لقطاع المياه على المدى المتوسط والطويل بالتوازي مع تنفيذ عدة مشاريع تخص تهيئة وإعادة إحياء المناطق السقوية العمومية وصيانة وتعهد شبكات الماء الصالح للشراب والري.

وقد تطورت البنية التحتية المائية بالبلاد التونسية لتبلغ حاليا 29 سدا كبيرا و 226 سدا تليا و827 بحيرة جبلية و95000 بئرا سطحية مجهزة وأكثر من 5000 بئر عميقة مستغلة مما مكن من تعبئة ما يفوق 88 % من جملة الموارد المائية الممكن تعبئتها.

أما في مجال الماء الصالح للشراب فستمكن المشاريع المنجزة من طرف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو من طرف مصالح الهندسة الريفية من بلوغ نسبة تزود بالماء الصالح للشراب بالريف بـ98% في أواخر سنة 2014، كما ستشهد الفترة القادمة، تحسن ملحوظ في نسب التزويد بمناطق الشمال الغربي (الكاف وباجة وبنزرت وجندوبة) وذلك بعد إنجاز مشاريع محاور شرق-غرب لجلب المياه.

أما بالنسبة للوسط الحضري، وإلى جانب المحافظة على نسبة تزود بالماء الصالح للشراب بـ100% فإن تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه خلال فترة المخطط سترتكز أساسا على الرفع في طاقة إنتاجها وكذلك تحسين نوعية مياه الشرب ببعض المناطق التي تشكو تدني نوعية المياه الموزعة بها وذلك عبر إنجاز محطات لتحلية المياه أو جلب مياه ذات نوعية جيدة من مناطق أخرى.

ويعد القطاع الفلاحي أكثر القطاعات المستهلكة للماء بنسبة 78% يليه الاستهلاك المنزلي بنسبة 16 % ثم قطاعي الصناعة والسياحة بنسبة 6%.

وبالتوازي مع هذه النتائج الهامة في مجال قطاع المياه وبالخصوص النسبة المتقدمة في تعبئة الموارد المائية أقرت الدولة العديد من الإصلاحات والإجراءات ذات الصبغة الترتيبية والقانونية والفنية والتي من شأنها أن تحفز الاستغلال الأنجع للماء للمحافظة على الطلب في مستوى يتلاءم مع الموارد المائية المتاحة أو المعبئة.

وفي هذا الصدد أفضت الدراسات المختلفة إلى وجوب التصرف المندمج والمستديم في الموارد المائية والتصرف في الطلب بهدف الرفع من أداء الشبكات والتجهيزات والتخفيض من ضياع الماء وتثمين استغلاله وحماية نوعية المياه وتخفيض التدهور البيئي إلى حده الأدنى مع التصرف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات من خلال إقامة نظام تنبؤات جوية وإعلان مبكر ونظام معلوماتي وطني للموارد المائية.

تتمثل أوليات تنمية قطاع المياه فـــــي رفع نسبة التعبئة إلى 95 % في غضون سنة 2016 وتطوير استعمال المياه غير التقليدية وضمان استدامة الموارد المائية المعبئة وتأمين التزود بالماء الصالح للشراب مع صيانة وإعادة تهيئة المناطق السقوية العمومية والنظم المائية وتعميم استعمال التقنيات الحديثة للاقتصاد في الماء لتشمل 200 ألف هك مقابل 120 ألف حاليا بما يمكن من تثمين الموارد المائية المعبئة وذلك طبقا لما جاء بإستراتجية تنمية الموارد المائية إلى أفق سنة 2016 وبالبرنامج الانتخابي لتونس الغد 2009-2014 الذي نص بالخصوص على القيام بدراسات استشرافية لقطاع المياه إلى أفق 2050 يتم إنجازها قبل سنة 2014 بوضع خطة إستراتجية شاملة ومتكاملة للمياه حتى أفاق 2050 مع التأكيد على الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجيا والبحث العلمي.

- **الغابات والمراعي**

تتمثل الأهداف المرسومة لقطاع الغابات والمراعي في الترفيع في نسبة الغطاء الغابي من 12,8% سنة 2009 إلى 16% سنة 2020 بانجاز 250 ألف هكتار من التشجير

الغابي والرعوي أي بمعدل 27 ألف هكتار سنويا بداية من سنة 2012 مع استغلال نتائج التطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال وترشيد التصرف المستديم في المنظومات الغابية مع تدعيم البرامج والمشاريع الخصوصية الموجهة أساسا إلى تحقيق الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية لسكان الغابات دون تهديد التوازن البيئي وتكثيف استغلال الطاقة الإنتاجية من الخشب والخفاف. وفي مجال حماية الغابات والأحياء البرية والمحافظة على ملك الدولة الغابي ينتظر الترفيع في نسبة مساحة المناطق المحمية في المساحة الجملية للغابات من 17% إلى 20% وذلك بإحداث 20 منطقة محمية جديدة طبقا للبرنامج الرئاسي.

- **المحافظة على المياه والتربة**

تركزت المجهودات في مجال المحافظة على المياه والتربة على إحكام استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها من كل أشكال التدهور، وخاصة الانجراف والتصحر وتملح الأراضي. وطبقا للبرامج المرسومة ، تم تنفيذ جملة من المشاريع تغطي كافة مناطق البلاد لحماية الأراضي الفلاحية من الانجراف والمحافظة على خصوبتها وتعبئة المزيد من مياه السيلان وتوظيفها للاستغلال الفلاحي. ورغم التراجع الملحوظ في المساحات المهددة بالانجراف فإن المساحات المتبقية مازالت هامة وتقد بـ 2.68 مليون هك في نهاية 2008. وهذا ما يتطلب مواصلة المجهودات في إطار إستراتجية متكاملة ومتناسقة مع الإستراتجيات الموارد الطبيعية مع دعم التمشي التشاركي الذي يمكن الفلاحين المنتفعين بأشغال المحافظة على المياه والتربة من المشاركة في جميع مراحل إنجاز البرامج والمشاريع والمساهمة في إنجاز بعض الأشغال على غرار أشغال الصيانة والتعهد وتهيئة أراضي الحبوب وتجهيز البحيرات الجبلية.

واستنادا إلى البرنامج الرئاسي 2010-2014 فإن الأهداف المرسومة تتمثل في الرفع في نسق التدخل من خلال:

- تهئية 350 ألف هكتار مصبات أودية،
- صيانة 175 ألف هكتار،
- إنجاز 125 حيرة جبلية،
- إنجاز 1500 وحدة فرش وتغذية المائدة.

- **الصيد البحري**

على ضوء تقييم أداء قطاع الصيد البحري خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الحادي عشر والتحديات التي تنتظره والمتمثلة خاصة في المحافظة على استدامة تنميته في ظرف يشهد ازدياد الضغط على استغلال الثروة السمكية البحرية القاعية، يبقى قطاع الصيد البحري قادرا على استحثاث نسق نموه وذلك من خلال مواصلة تفعيل ركائز السياسة التنموية للقطاع والمتمثلة في :

- تطوير الإنتاج السمكي المتأتي من نشاط التربية ليرتقي إلى نسبة 10% في أفق سنة 2014 طبقا للبرنامج الرئاسي 2009-2014 من خلال استغلال التقنيات الحديثة لتربية الأحياء البحرية بعرض البحر وتنويع منتجات التربية، والاستغلال الأفضل لمسطحات السدود والمياه الجيوحرارية،

- تطوير إنتاج ومردودية أسطول السمك الأزرق والعناية بمرحلة ما بعد الإنتاج تثمينا لموارده من خلال التحويل وتوسيع مجالات ترويجه الداخلي،

- مواصلة المجهودات لحماية الثروات السمكية وتنميتها وترشيد استغلالها من خلال تعزيز الإجراءات الحمائية من مخاطر الصيد الجائر والإقبال على الصيد في أعالي البحار، ومزيد إحكام تنظيم ومتابعة مواسم الصيد البحري لحماية الثروات البحرية الوطنية من مظاهر الاستنزاف وتوسيع المنطقة الخالصة.

- مواصلة دعم البنية الأساسية المينائية والرفع من مستوى إسداء الخدمات وذلك من خلال إنجاز ومتابعة برامج عمليات الصيانة والحماية والتوسعة وإيجاد حلول جذرية لظاهرة الترسبات الرملية التي اكتسحت العديد من الموانئ بالإضافة إلى الاكتضاض وتجاوز الحد الأقصى لطاقة استيعاب الأسطول داخل بعض الموانئ الأخرى في إطار دراسة المخطط المديري للبنية الأساسية المينائية التي تم إنجازها.

وأمام تزايد الوعي الدولي بضرورة حماية الثروات البحرية ينتظر وضع مواصفات دقيقة لنشاط الصيد البحري على غرار ما أقدم عليه الإتحاد الأوربي أخيرا بسنه قانون يتعلق بالتصدي للصيد البحري غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وفي هذا المجال تم تسجيل تونس ضمن البلدان المتعاونة والمؤهلة لمواصلة التصدير نحو بلدان الاتحاد الأوروبي لكون خضوع قطاع الصيد البحري في بلادنا لمراقبة ونظام تصرف من طرف سلطة مختصة وهذا ما يتطلب دعم آليات التصرف والمراقبة لهذا القطاع خلال السنوات المقبلة والتعريف بالتراتيب الأوروبية والإجراءات التنفيذية المعتمدة لتأمين مواصلة التصدير نحو بلدان الاتحاد الأوروبي.

الباب الثالث
التوقعات الكمية

I- الإنتاج

سجل القطاع الفلاحي خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط الحادي عشر للتنمية نتائج مرضية في مجملها رغم الضغوطات التي عرفها القطاع من جراء ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من محروقات وبذور وأعلاف وبروز الأزمة المالية العالمية والركود اقتصادي. وهو ما استوجب اتخاذ عدة تدابير لفائدة القطاع الفلاحي لعل من أبرزها تلك المتعلقة بإحكام تنفيذ الإستراتجيات القطاعية لدعم الأمن الغذائي والأمن المائي.

وقد بلغ المعدل السنوي للقيمة المضافة للقطاع خلال الفترة 2007-2009 بالأسعار القارة لسنة 1990 حوالي 2712 مليون دينار حيث كان في مستوى تقديرات المخطط الحادي عشر لهذه الفترة، وبذلك تكون نسبة النمو السنوية للقطاع في حدود 2.9% مقابل 3.4% مبرمجة بالمخطط لهذه الفترة. وقد أمكن تحقيق هذه النتائج بفضل مختلف الإجراءات التي حضي بها القطاع لتثمين الظروف المناخية الطيبة لموسم 2006-2007 وللحد من تأثير الظروف الصعبة التي عرفها موسم 2007-2008 وبداية الموسم 2008-2009.

ونظرا لمحدودية الموارد الطبيعية من تربة وماء ومراعي وغيرها من ناحية وأهمية المحافظة على استدامتها من ناحية أخرى، فإن المجهود في مجال تطوير الإنتاج سيرتكز بالأساس على تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج من أرض وقطيع حيواني ويد عاملة عبر تعصير المستغلات واستعمال تقنيات حديثة.

ومن هذا المنطلق فإن القطاع مدعو خلال الخماسية المقبلة إلى تعزيز هذه النتائج، ويتمثل الهدف في بلوغ معدل نمو سنوي في حدود 2.7% وهو ما يمثل تطورا في معدل قيمة الإنتاج السنوي بالأسعار القارة لسنة 1990 بنسبة 11.6% مقارنة مع معدل إنجازات الفترة الأولى من المخطط الحادي عشر 2007-2009.

ويرتكز منوال التنمية للقطاع خلال الخماسية المقبلة أساسا على تطوير مختلف المنظومات طبقا لما جاء بمختلف الإستراتيجيات التي تم إعدادها والبرنامج الانتخابي لسيادة الرئيس ومتطلبات تطور الاستهلاك الداخلي وإمكانيات التصدير، وتساهم مختلف القطاعات في هذا التطور كما يلي :

- **قطاع الحبوب**: ينتظر أن يسجل قطاع الحبوب تطور سنوي في قيمة منتجاته بنسبة 1.3%، حيث سيتطور الإنتاج من 25.3 مليون قنطار سنة 2009 إلى 27 مليون قنطار في غضون سنة 2014 منها ما يقارب 15 مليون قنطار من القمح الصلب مقابل 13.5 مليون قنطار تم إنتاجها خلال سنة 2009.

- **قطاع الأشجار المثمرة**: ينتظر أن يسجل قطاع الأشجار المثمرة تطورا في قيمة منتجاته بنسبة هامة بـ 5.2%، ستتأتى بالأساس من التطور الذي سيسجله قطاع زيتون

الزيت الذي سيرتفع إنتاجه من 800 ألف طن خلال سنة 2009 إلى 1.25 مليون طن في غضون سنة 2014 أي بمعدل تطور سنوي بـ 9.3%. كما سيتطور إنتاج التمور من 162 ألف طن سنة 2009 إلى 230 ألف طن سنة 2014 أي بمعدل نمو سنوي بـ 7.3% ، كما ستتطور بقية المنتجات بصفة متفاوتة نذكر منها القوارص وعنب الطاولة واللوز والتفاح التي ستكون نسب تطورها في حدود 1.9% و2.5% و1.6% و1.8% على التوالي.

- **قطاع الخضروات** : ينتظر أن يسجل قطاع الخضروات تطورا في قيمة إنتاجه بنسبة 0.7% متأتية أساسا من تطوير إنتاج البطاطا بنسبة 3.8% وإنتاج الطماطم بنسبة 1.7%.

- **قطاع تربية الماشية** : ينتظر أن يسجل قطاع تربية الماشية تطورا في قيمة منتجاته في حدود 2.4%، متأتية من تطوير إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 2.5% واللحوم البيضاء بنسبة 3% والبيض بنسبة1% ، أما إنتاج الألبان فسيتطور بنسبة 3.3%.

- **قطاع الصيد البحري** : ينتظر أن يسجل إنتاج قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية تطورا هاما يقدر بـ 4.6% يتأتى أساسا من تطوير صيد السمك الأزرق من 50 ألف طن خلال سنة 2009 إلى 65 ألف طن خلال سنة 2014 وكذلك من تطوير منتجات تربية الأحياء المائية التي ستتطور من 4.5 ألف طن سنة 2009 إلى 13 ألف طن في غضون سنة 2014.

تطور أهم المنتجات الفلاحية خلال المخطط الثاني عشر 2010-2014

(الوحدة : ألف طن)

	سنة 2009	سنة 2014	معدل الإنتاج السنوي	معدل التطور السنوي%
القمح الصلب	1354	1500	1248	2.1+
القمح اللين	300	350	300	3.1
زيتون الزيت	800	1250	1100	9.3
القوارص	300	330	320	1.9
التمور	162	230	200	7.3
البطاطا	324	390	385	3.8
الطماطم	1105	1237	1175	1.7
اللحوم الحمراء (صافية)	117.2	131.5	126.6	2.5
اللحوم البيضاء (صافية)	143.5	164.4	157.5	3
ألبان	1030	1212	1143	3.3
بيض (مليون وحدة)	1684	1773	1720	1
منتجات الصيد البحري	100	125	114	4.6

II - الميزان التجاري الغذائي

على ضوء النتائج التي تم تسجيلها على مستوى الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة (2007-2009) من المخطط الحادي عشر واستنادا إلى المعطيات المتوفرة بخصوص الاستهلاك الحالي لمختلف المواد الغذائية وكيفية تطوره خلال السنوات المقبلة من الناحية الكمية والنوعية، واعتمادا على التطور المنتظر للإنتاج الفلاحي، ينتظر أن يحقق الميزان التجاري الغذائي توازنه خلال الخماسية 2010-2014.

تطور الميزان التجاري الغذائي
(مليون دينار أسعار جارية)

	معدل 2007-2009	2010	2011	2012	2013	2014	المعدل السنوي
الصادرات	1699	1540	1902	1997	2134	2369	1988
الواردات	2076	1863	1922	1972	2033	2145	1987
الرصيد	377-	323-	20 -	25 -	99	224	1+
نسبة التغطية %	**82**	**83**	**99**	**101**	**105**	**110**	**100**

ويمكن تحقيق هذه النتائج الطموحة للمبادلات التجارية بمزيد دعم برامج النهوض بصادرات المنتجات الفلاحية والنهوض بها عبر تنويع وتثمين المنتجات الموجهة للتصدير وتثمينها بإكسابها قيمة مضافة أكبر من خلال التعليب والعنونة (étiquetage) على غرار زيت الزيتون والالتزام بنظم استرسال المنتوج والنهوض بالعلامات التجارية وتطوير المواصفات التونسية لجعلها تواكب المواصفات العالمية بالإضافة إلى إعطاء عناية خاصة بتطوير الإنتاج البيولوجي في ظل ازدياد الطلب الخارجي على هذا النوع من المنتوج والنهوض بالمنتجات التي نمتلك فيها ميزات تفاضلية والواعدة كالزراعات المحمية المستعملة للمياه الجيوحرارية بالإضافة إلى تفعيل عقود الإنتاج والتصدير وتكثيف بعث أقطاب مناطق إنتاج موجه للتصدير وضبط سياسة تسويقية محكمة تدعم التعريف بخصوصية منتجاتنا الفلاحية بالخارج.

وعلى الرغم من تواصل تأثير المنتجات التقليدية على هيكلة الصادرات فإنه ينتظر أن تشهد منتجات أخرى تطورا هاما في إنتاجها وحجم صادراتها كالخضر الطازجة والغلال والمحضرات الغذائية باختلاف أنواعها.

أما على مستوى الواردات فرغم تقلص شرائتنا من القمح الصلب باعتبار بلوغ الاكتفاء الذاتي المنتظر من هذه المادة في أفق سنة 2014، من المنتظر أن تبقي الحبوب (قمح لين، شعير وذرى) والزيوت النباتية والسكر أهم المنتجات الموردة بالإضافة إلى تطور وتنوع واردات غذائية أخرى بفعل تسريع نسق تحرير المبادلات الفلاحية الغذائية. كما

سيتواصل العمل بإحكام التعامل مع الأسواق العالمية والاستفادة من مؤشراتها بتوظيف الخبرة المكتسبة لدى بعض الدواوين واللجوء إلى التقنيات المتعامل بها في البورصات العالمية لتأمين التزويد المنتظم للبلاد والاستفادة من تدني الأسعار العالمية خلال فترة وفرة المخزونات العالمية. ويبرز الجدول التالي تطور معدل أهم الصادرات والواردات مقارنة بإنجازات المخطط العاشر .

تطور المعدل السنوي لأهم الصادرات
والواردات خلال الفترة 2010-2014

الوحدة : 1000 طن

	معدل 2007 2009	**معدل 2010-2014**	**نسب التطور %**
الصادرات			
زيت الزيتون	161	170	+ 6
منتجات البحر	19.2	17	- 11
التمور	72	81	+12
القوارص	23	28	+22
محضرات الحبوب	80	115	+44
محضرات الخضر والغلال		44	+33
خضر طازجة وبقول		47	+32
الواردات			
القمح الصلب	568	350	- 38
القمح اللين	1008	1060	+5
الشعير	454	280	- 16
الذرة الصفراء	677	786	+ 16
مجموع الحبوب	2707	2476	- 8
الزيوت النباتية	308	315	+ 2
السكر	327	314	- 4

II- الاستثمــارات

1. الاستثمارات الجملية

تقدر الاستثمارات الجملية في قطاع الفلاحة والصيد البحري المزمع إنجازها خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 بـ6170 مليون دينار أي بنسبة زيادة بـ15,7% مقارنة بالاستثمارات المبرمج إنجازها خلال فترة المخطط الحادي عشر للتنمية.

وتتوزع هذه الاستثمارات حسب الأنشطة كما يلي :

بحساب المليون دينار

	المخطط الحادي عشر 2007-2011		المخطط الثاني عشر 2010-2014	
	الاستثمارات	النسبة (%)	الاستثمارات	النسبة (%)
المياه والري الفلاحي	2 042	38	2 134	35
تربية الماشية	783	15	773	13
الصيد البحري	241	5	265	4
الآلات الفلاحية	733	14	949	15
الإنتاج النباتي	533	10	721	12
دراسات وبحوث وإرشاد	83	2	130	2
الغابات والمراعي	383	7	501	8
المحافظة على المياه والتربة	269	5	360	6
المشاريع الفلاحية المندمجة	169	3	193	3
مختلفات*	99	2	144	2
المجموع	**5 335**	**100**	**6 170**	**100**

2- الاستثمــارات العموميــة للمخطط الثاني عشر 2010-2014

1.2- تقديــم

يستند تقدير الاستثمارات العمومية خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 إلى البرامج والمشاريع التي تم إقرارها في إطار البرنامج الرئاسي والمجالس الجهوية الممتازة وكذلك المشاريع المتواصلة والمشاريع المدرجة بالمخطط الحادي عشر والتي لم يشرع في انجازها إلى جانب المشاريع الجديدة المقترحة من قبل مختلف الهياكل المركزية والجهوية للوزارة.

وقد تم تحديد الاستثمارات العمومية لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 بحوالي 2770 مليون دينار، منها 2477 م.د ستنجزها الإدارة و293 م.د ستنجز عن طريق المؤسسات والمنشآت العمومية.

ووفقا للمنهجية المتبعة، يلاحظ أن الاستثمارات المدرجة ضمن المشاريع الرئاسية تمثل 36% من جملة الاستثمارات الجملية، حيث ستبلغ 1003 م.د منها 606 م.د بعنوان مشاريع تجسيم البرنامج الرئاسي و397 م.د في إطار المشاريع الرئاسية المعلن عنها في إطار المجالس الجهوية الممتازة. وتقدر استثمارات المشاريع المتواصلة بـ711 م.د في حين حددت استثمارات المشاريع المدرجة بالمخطط الثاني عشر 2010-2014 والتي لم تنطلق بـ307 م.د. أما المشاريع الجديدة المزمع إنجازها بالمخطط الثاني عشر 2010-2014، فقد تم تحديد استثماراتها في حدود 748 م.د كما هو مبين بالجدول التالي:

صنف المشروع	استثمارات المخطط	النسبة (%)
مشاريع تجسيم البرنامج الرئاسي	606	22%
مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	397	14%
مشاريع بصدد الإنجاز	711	26%
مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	308	11%
مشاريع جديدة	748	27%
الجملـــة	**2770**	**100%**

ومقارنة بالاستثمارات المدرجة بالمخطط الحادي عشر، تسجل الاستثمارات العمومية المقترحة بالمخطط الثاني عشر 2010-2014 نسبة تطور بـ24% متأتية من تطور الاستثمارات لجل القطاعات. ففي مجال الموارد الطبيعية ستشهد الاستمارات تطورا بنسبة 19% لتبلغ 2151 م.د مقابل 1804 م.د مبرمجة بالمخطط الحادي عشر. كما ستتطورالاستثمارات المتصلة بتدعيم قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري بحوالي 40%. وتقدر هذه النسبة على التوالي بـ74% و14% بالنسبة للدراسات والبحوث والإرشاد ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة كما يبرزه التالي:

تطور الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة والصيد البحري

الوحدة: مليون دينار

الأنشطـــــة	المخطط الحادي عشر	المخطط الثاني عشر 2010-2014	التطور
الميـــاه	1 242	1382	%11
الغابـات والمـراعي	333	457	%37
المحافظة على المياه والتربة	229	312	36%
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	169	193	14%
الصيد البحري	61	64	%5
تربية الماشية	83	124	%49
الإنتاج النباتي	33	60	%82
الدراسات والبحوث والإرشاد	68	118	%74
الآلات الفلاحية	13	23	%77
مشاريع مختلفة	6	37	%517
المجمـــوع	**2 237**	**2 770**	**%24**

2.2- توزيــع الاستثمــارات العموميــة حسب الأنشطــة

يبرز توزيع الاستثمارات العمومية الجملية للمخطط الثاني عشر2010-2014 حسب الأنشطة أن الاستثمارات المخصصة للموارد الطبيعية تحتل القسط الأكبر حيث ستبلغ نسبة الاستثمارات بعنوان تعبئة الموارد المائية 50% والغابات والمراعي 16% والمحافظة على المياه والتربة 11% ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة 7% كما يبرزه الجدول التالي:

توزيع الاستثمارات العمومية حسب الأنشطة

الوحدة: مليون دينار

الأنشطـــــة	المخطط الحادي عشر	النسبــة	المخطط الثاني عشر	النسبــة
الميـــاه	1 242	56%	1382	50%
الغابـات والمـراعي	333	15%	457	16%
المحافظة على المياه والتربة	229	10%	312	11%
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	169	8%	193	7%
الصيد البحري	61	3%	64	2%
تربية الماشية	83	4%	124	4%
الإنتاج النباتي	33	1%	60	2%
الدراسات والبحوث والإرشاد	68	3%	118	4%
الآلات الفلاحية	13	1%	23	0,8%
مشاريع مختلفة	6	0,3%	37	1,3%
المجمـــــوع	**2 237**	**100%**	**2 770**	**100%**

3.2- الاستثمارات في ميدان الموارد الطبيعية

تستقطب الإستراتيجيات الوطنية الخاصة بتعبئة واستغلال الموارد الطبيعية النصيب الأكبر من جملة الاستثمارات في القطاع العمومي، حيث تم تقدير حجم استثماراتها خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 بـ2151 م.د تتوزع كما يلي:

- تعبئة الموارد المائية واستغلالها: 1382 م.د
- الغابات والمراعي : 457 م.د
- المحافظة على المياه والتربة : 312 م.د

وستمكن هذه الاستثمارات من مواصلة تنفيذ مكونات الخطط العشرية (2002-2011) وتجسيم محاور البرنامج الرئاسي الذي يهدف إلى مزيد تعبئة الموارد المتاحة والحفاظ على الرصيد الوطني من المياه والتربة وإحكام التصرف فيها.

1.3.2- تعبئة الموارد المائية واستغلالها

تقدر الاستثمارات العمومية بعنوان قطاع المياه خلال المخطط الثاني عشر 2010-2014 بـ1382 مليون دينار سترصد لتمويل البرامج والمشاريع الرامية إلى رفع نسبة تعبئة الموارد المائية إلى 95 % في غضون سنة 2016 وتأمين التزود بالماء الصالح للشراب لبلوغ نسبة تزود بالريف بـ98% في أواخر سنة 2014 وتطوير استعمال المياه غير التقليدية وضمان استدامة الموارد المائية المعبئة مع صيانة وإعادة تهيئة المناطق المروية العمومية والنظم المائية وتعميم استعمال التقنيات الحديثة للاقتصاد في الماء لتشمل 200 ألف هك مقابل 120 ألف حاليا.

وتتوزع هذه الاستثمارات حسب البرامج والمشاريع كالتالي:

- **554 م.د بعنوان السدود والقنوات** والتي ستشمل:

- استكمال الدفعة الأخيرة من السدود المبرمجة ضمن الخطة الوطنية الأولى لتعبئة الموارد المائية وتهم سدود المولى والكبير بولاية جندوبة والزياتين والقمقوم والحركة والمالح والطين والدويميس بولاية بنزرت،
- الانتهاء من إنجاز سُدّي سرَاط بالكاف والكبير بقفصة المبرمجين ضمن الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية (2002-2011)،
- مواصلة إنجاز منشآت التحويل التي تشمل تثليث قناة سجنان جومين مجردة ومشروع تحويل مياه سدود الزرقة والكبير والمولى إلى حوض سيدي البراق إضافة إلى منشآت التحويل لسدود القمقوم والحركة والمالح والطين والدويميس والزياتين،
- استكمال الدراسات التفصيلية لـ8 سدود المتبقية من الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية (2002-2011) التي تهم سدود خنقة جازية وملاق العلوي وتاسة والمالح العلوي وباجة وخلاد والدير وشافرو بحجم استثمارات في حدود 50 م.د والانطلاق في إنجاز البعض منها،
- صيانة وتعهد المنشآت المائية الكبرى المنجَزة من سدود وقنوات تحويل وتدعيم برنامج استملاك الأراضي وجبر الأضرار ومتابعة إنجاز المشاريع المائية الكبرى بتخصيص استثمارات في حدود 30 م.د،
- الإنطلاق في إنجاز القسط الأول من مشروع تهيئة وادي مجردة للتحكم والوقاية من الفيضانات بحجم استثمارات يبلغ 15 م.د،
- إنجاز خزان للمياه بالسعيدة (25 م.د) بسعة تقدر بحوالي 45 مليون متر مكعب بمنطقة السعيدة من ولاية منوبة وخزان بالقلعة الكبرى (25 م.د) بسعة 31 مليون متر مكعب

قصد تأمين الحاجيات المتزايدة من مياه الشرب لتونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس.

- الترفيع في طاقة حزن سد بوهرتمة بـ23 مليون متر مكعب بمبلغ قدره 5 م.د وتعلية سد المصري بولاية نابل بمبلغ 5 م.د،

- إنجاز دراسات مائية لسدود الجيل الجديد (1 م.د) وانجاز الدراسات التفصيلية لربط منظومتي مياه الشمال بالوسط (1 م.د).

➢ **561 م.د بعنوان إحداث المناطق السقوية وتحسين ظروف استغلالها والصرف والتطهير** والتي ستمكن من:

- إتمام إنجاز المنطقة السقوية حول سد الحمى من ولاية بن عروس على مساحة 970 هك وإنجاز المنطقة السقوية على سد سراط بولاية الكاف على مساحة 3100 هك،
- إحداث 5300 هك من المناطق السقوية حول السدود الكبرى بكل من ولاية باجة (2700 هك) وبنزرت (2000 هك) ونابل (600 هك)،
- التوسع في المناطق السقوية بالمياه المعالجة على مساحة 8500 هك تجسيما للبرنامج الرئاسي (النقطة 21-7-2) المتعلق برفع استعمال المياه المعالجة من 30% إلى 50% في حدود 2014،
- إحداث 5000 هك من المناطق السقوية حول الآبار العميقة منها 1000 هك بولاية تطاوين في إطار تجسيم الخطة الرئاسية لتنمية المناطق الصحراوية،
- إحداث مناطق سقوية حول السدود التلية على مساحة 830 هك بولاية نابل (300 هك) وسليانة (300) وزغوان (100) وجندوبة (100 هك) وباجة (30) ،
- إحداث 116 هك من المناطق السقوية الجيوحرارية منها 35 هك بقابس و30 هك بقبلي و25 هك بتوزر،
- تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية على مساحة 32 ألف هك منها 11 ألف هك تندرج في إطار المشاريع المعلن عنها في إطار المجالس الجهوية الممتازة. وتتضمن هذه المشاريع بالخصوص تهذيب وتعصير المناطق المروية عن طريق السدود الكبرى على مساحة 14 ألف هك وتحسين التصرف في المياه بواحات الجنوب على مساحة 7749 هك (2400 هك بواحات توزر و2675 هك بواحات قابس و2674 هك بواحات قبلي) بحجم استثمارات في حدود 121 مليون دينار، إلى جانب تعصير حوالي 10 ألف هك من المناطق المروية حول الآبار العميقة والسدود التلية،
- إنجاز أشغال الصرف والتطهير على مساحة 12,5 ألف هك خاصة بالمناطق السقوية الكبرى بولايات باجة (3500 هك) وجندوبة (3500 هك) ونابل (2300 هك) وسليانة (2600 هك) والكاف (500 هك)،
- صيانة الشبكات المائية المتقادمة بالمناطق المروية العمومية وإحداث وتعويض وتجهيز وإعادة تجهيز الآبار العميقة خاصة بولايات الجنوب إضافة إلى كهربة وصيانة محطات الضخ وتحسين المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية،

- مواصلة إنجاز 331 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية والانطلاق في تهيئة 143 كلم جديدة من المسالك الفلاحية،
- تعميم استعمال التقنيات الحديثة للاقتصاد في مياه الري لتشمل 200 ألف هك مقابل 120 ألف هك حاليا مع تدعيم القدرات في مجال الري الموضعي والمزيد من الإحاطة بالمجامع ذات المصلحة المشتركة،
- انجاز الأنشطة المتعلقة بالري الفلاحي بديوان الأراضي الدولية (10 م.د).

➢ **174 م.د بعنوان المشاريع المتصلة بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي** التي ستسمح من الرفع من نسبة التزود بالريف من 95% إلى 98% مع موفى سنة 2014 وخاصة تحسين نسب التزويد بالمناطق الريفية لولايات الشمال الغربي (الكاف وجندوبة وباجة وبنزرت) عبر إنجاز المشاريع حول المحاور الكبرى بكلفة 32 م.د.

وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي:

- 18 م.د ستخصص للمشاريع الرئاسية المعلن عنها في إطار المجالس الجهوية الممتازة،
- 59 م.د للمشاريع التي شرع في إنجازها خلال المخطط الحادي عشر،
- 52 م.د للمشاريع المبرمجة المخطط الحادي عشر ولم تنطلق،
- 45 م.د للمشاريع الجديدة.

➢ **93 م.د (3 م.د** لمشاريع البرنامج الرئاسي **و2,6 م.د** للمشاريع الرئاسية المعلن عنها في إطار المجالس الجهوية الممتازة و**46,3 م.د** للمشاريع التي هي بصدد الإنجاز و14 **م.د** لمشاريع المخطط الحادي عشر التي لم تنطلق **و27 م.د** للمشاريع الجديدة**) بعنوان الدراسات المائية،** التي ستخصص لتمويل الأنشطة التالية:

- إنجاز 216 حفرية استكشافية و160 حفرية مراقبة،
- القيام بدراسات استشرافية لقطاع المياه إلى أفق 2050،
- تدعيم شبكات القيس والمراقبة،
- الانطلاق في استغلال المنظومة المعلوماتية للموارد المائية (SINEAU) ونظام تراسل المعطيات،
- إنجاز برامج التغذية الاصطناعية وتحديد الملك العمومي للأودية والسباخ.

2.3.2- الغابات والمراعي

تبلغ الاستثمارات الجملية العمومية المقترحة بعنوان قطاع الغابات والمراعي 457 مليون دينار خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 منها 396 م.د ستنجزها الإدارة و61 م.د ستنجز عن طريق المؤسسات والمنشآت العمومية. وتنقسم هذه الاستثمارات كما يلي:

- 315 م.د بعنوان البرنامج الوطني للغابات والمراعي للرفع في نسبة الغطاء الغابي والرعوي وذلك بإنجاز 127 ألف هك من التشجير الغابي والرعوي وتكثيف الجهود في مجال تهيئة المناطق الرعوية بالتدخل على مساحة 100 ألف هك وغراسة 20 ألف هك بالهندي الأملس وإقامة 2500 هك من مصدات الرياح والتصدي للتصحر بكلفة 32 م.د بإقامة وتعلية الطوابي على مسافة 9900 كلم وتثبيت الكثبان الرملية على مساحة 5000 هك في إطار الخطة الجديدة للتصدي لظاهرة التصحر طبقا للنقطة 22-18-1من البرنامج الرئاسي،

- 47,5 م.د بعنوان إنجاز المشروع الرئاسي لتنمية المناطق الجبلية والغابية بولاية باجة والمرحلة الرابعة من مشروع تنمية المناطق الغابية والجبلية بالشمال الغربي على مساحة 500 ألف هك بهدف تعزيز الإنجازات والمكاسب التي حققها ديوان تنمية المناطق الجبلية والغابية،

- 36 م.د لمواصلة المرحلة الثانية من مشروع التصرف المندمج في الغابات،

- 23 م.د للمشاريع الرئاسية المعلن عنها في إطار المجالس الجهوية الممتازة والتي تشمل انجاز القسط الثاني من مشروع تشجير الجبال المحيطة بمدينة تطاوين على مساحة 2000 هك (4 م.د) ووضع برنامج لمقاومة التصحر وزحف الرمال بمعتمديات الصمار ورمادة وبئر الاحمر من ولاية تطاوين (4 م.د) ومشروع تنمية الواعرة والظاهر بمدنين (15 م.د)،

- 18 م.د بعنوان إحداث وتهيئة 9 مناطق محمية تنفيذا للبرنامج الرئاسي القاضي بالرفع في نسبة مساحة المناطق المحمية في المساحة الجملية للغابات من 17% إلى 20% في أفق 2024،

- 12 م د بعنوان مشروع برنامج تحسين المراعي لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى،

- 6 م.د بعنوان دعم البنية الأساسية لحماية الغابات من الحرائق والآفات ومواصلة برنامج تسجيل ملك الدولة الغابي على مساحة 200 ألف هك،

- 5 م.د لإنجاز أمثلة التهيئة المندمجة للغابات على مساحة 400 ألف هك،

- 2 م.د بعنوان الجرد الغابي (1 م.د) وإنجاز الدراسات المتصلة بتنمية الغابات والمراعي (1 م.د)،

3.3.2 -المحافظة على المياه والتربة

قدرت الاستثمارات العمومية في مجال المحافظة على المياه والتربة بـ312 م.د سيتم تخصيصها لتهيئة حوالي 350 ألف هكتار من مصبات الأودية بتكلفة قدرت بـ166 م.د وإنجاز أشغال التعهد والصيانة على مساحة 175 ألف هكتار بتكلفة 52 م.د وإحداث 125 بحيرة جبلية بمبلغ 27,5 م.د وإنجاز 1500 منشأة لفرش المياه وتغذية المائدة المائية بكلفة 38 م.د وإصلاح مجاري الأودية المقدرة تكلفتها بـ15 م.د والقيام بأشغال التقنيات اللينة

على مساحة 50 ألف هك بجملة اعتمادات بحوالي 5 م.د، إضافة إلى القيام بالإجراءات المصاحبة وانجاز الدراسات.

ويعد البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة من أهم البرامج خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 بحجم استثمارات في حدود 235 م.د إضافة إلى برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض الأودية (65 م.د) الذي يشمل 10 ولايات على مساحة تقارب 2 مليون هك والمشاريع الرئاسية المتعلقة بتهيئة مصب وادي سراط (5,5 م.د) من ولاية الكاف والتحكم في مياه السيلان بأشغال المحافظة على المياه والتربة بمناطق المزوطية والرسيفة وبني بلال بتطاوين (4 م.د).

4.2-الاستثمارات في ميدان المشاريع الفلاحية المندمجة

يبلغ عدد المشاريع الفلاحية المندمجة خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 21 مشروعا (منها 8 مشاريع جديدة) بكلفة جملية تفوق 587 م.د وبحجم استثمارات في حدود 193 م.د تتوزع على النحو التالي:

- 93 م.د لتمويل المشاريع الرئاسية المعلن عنها في إطار المجالس الجهوية الممتازة والتي تهم المرحلة الثانية من مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة (33 م.د) ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقفصة (14 م.د) وتدعيم المشاريع الفلاحية المندمجة بقفصة والقصرين (7,4 م.د) ومشاريع التصرف في الموارد الطبيعية بولايات القصرين (12 م.د) ومدنين (10 م.د) وجندوبة (7,5 م.د) وانجاز المرحلة الثانية من مشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بتطاوين (10 م.د).
- 84 م.د بعنوان المشاريع المتواصلة التي تشمل كل من مشروع التنمية الفلاحية للحوض المنجمي بقفصة (1,5 م.د) والمرحلة الأولى من مشروع تنمية المناطق الجبلية بقابس (0,22 م.د) ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقصرين (3,4 م.د) ومشروع التنمية الفلاحية بهضاب القيروان (21 م.د) ومشروع التنمية الفلاحية بغزالة جومين من ولاية بنزرت (21 م.د) ومشروعي التنمية الغابية والرعوية بقبلي (2 م.د) وتطاوين (3 م.د) ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد (28 م.د) وتدعيم مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس (3,5 م.د).
- 8 م.د بالنسبة للمشاريع المبرمجة بالمخطط الحادي عشر والتي لم تنطلق وتهم مشروع تنمية الشريط الحدودي بولاية الكاف.
- 8 م.د للمشاريع الجديدة لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التنمية الفلاحية بقابس (3,5 م.د) ومشاريع التنمية بقفصة الشمالية (3 م.د) وبشمال غربي ولاية زغوان (1,5 م.د).

5.2-الاستثمارات في القطاعات المنتجة

تقدر الاستثمارات المقترحة لفترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 والمتعلقة بتدعيم قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري بحوالي 247 م.د موزعة كما يلي:

- ✓ تربية الماشية : 124 م.د،
- ✓ الصيد البحري: 64 م.د،
- ✓ الإنتاج النباتي: 60 م.د.

1.5.2- تربيــة الماشيــة

تم تحديد الاستثمارات العمومية بعنوان تربية الماشية بـ124 م.د منها 66 م.د سيتم إنجازها من قبل المؤسسات والمنشآت العمومية. وتتضمن هذه الاستثمارات بالخصوص البرامج والمشاريع التالية:

✓ 56 م.د لتمويل برامج الصحة الحيوانية سيرصد منها 44 م.د لحملات تلقيح الماشية ضد الأمراض المعدية إضافة إلى عدة برامج أخرى تهم بالخصوص التطهير الصحي للأبقار المؤصلة (3 م.د) وتدعيم المركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية (1,5 م.د) ومشروع الوقاية من أنفلونزا الطيور (1,7) ومشروع الشبكة القومية لمراقبة مناطق تربية القوقعيات (1,5 م.د) وبناء وتجهيز مخبر لتحليل الأعلاف الحيوانية (0,8 م.د)،

✓ 1,8 م.د بعنوان مشاريع تنمية الإنتاج الحيواني التي تشمل برنامج النهوض بالإنتاج الحيواني ومشروع متابعة ومراقبة برامج التحسين الوراثي للماشية ومشروع وحدة التصرف في استرسال الحيوانات والمنتجات الحيوانية ومشروع نقل الأجنة والطرق الحديثة للتناسل،

✓ 42 م.د سيتم إنجازها من قبل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لإنجاز البرامج الرئاسية لتدعيم تربية الماشية بولايات قفصة والقصرين والكاف (شراء بذور وتحسين المراعي ومعاملة التبن باليوريا وتطوير قدرات المتساكنين) وباجة (دعم الزراعات العلفية والإحاطة الصحية وتكثيف إنتاج القطيع) بكلفة 11 م.د والبرامج الخاصة بالتحسين الوراثي (14,8 م.د) والإحاطة (10,7 م.د) إلى جانب برنامج تنمية الموارد العلفية التي تقدر استثماراته بـ6 م.د.

- ✓ 22 م.د بعنوان المشاريع المبرمجة من طرف ديوان الأراضي الدولية.
- ✓ 2 م.د لتنفيذ مشاريع المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل.

2.5.2- الصيد البحري

تم تقدير الاستثمارات في ميدان الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بـ64 م.د (54 م.د تنجز عن طريق الإدارة و10 م.د ستنجزها وكالة الموانى وتجهيزات الصيد البحري). وتتوزع هذه الاستثمارات كالتالي:

- 33 م.د بعنوان المشاريع الرئاسية التي تتضمن بالخصوص مشروع حماية ميناء قابس (15 م.د) وتوسيع ميناء جرجيس (5 م.د) وإنجاز مرفأ سيدي يوسف بقرقنة (1

م.د) وتركيز الحواجز الإصطناعية بقرقنة (2,8 م.د) وتهيئة ميناء الصيد البحري بهرقلة (2 م.د) وتوسيع ميناء الكتف ببن قردان (2 م.د) وانجاز برنامج خصوصي لصيانة وتهيئة موانـي الصيد البحري بولاية المنستير(1,9 م.د) ومشروع تهيئة وتأهيل ميناء الصيد البحري وسوق الجملة بسوسة (1,6 م.د) إلى جانب تكوين وحدة نموذجية لتربية الأحياء المائية بالمركز الفني المحدث للغرض وتطبيق برامج بحثية لتنويع الأصناف وإكثارها وتركيز مصطبات بالسدود بمبلغ قدره 1,5 م.د،

- 12,7 م.د بعنوان التجهيزات الأساسية للصيد البحري ستخصص لاستكمال المشاريع المتواصلة (1,18 م.د) والمتعلقة بمشاريع حماية ميناء الشابة وإصلاح الأرصفة العائمة بميناء جرجيس وحماية مدخل ميناء البقالطة والشروع في إنجاز المشاريع المبرمجة بالمخطط الحادي عشر والتي لم تنطلق (11,5 م.د) وتهم مشاريع حماية مرفأ الهوارية وتوسيع ميناء قليبية وميناء الشابة وميناء جرزونة وتوسيع وحماية ميناء غار الملح من ولاية بنزرت،
- 8,16 م.د لتمويل مشاريع تنمية الصيد البحري المتمثلة في المشروع النموذجي لتربية الأسماك بالأقفاص العائمة (4,2 م.د) ومشروع تنمية القدرات المستديمة للثروات السمكية الساحلية (1,5 م.د) وتركيز الأرصفة الاصطناعية للحماية من الصيد العشوائي (1 م.د) ومشروع نظام المراقبة بالأقمار الاصطناعية (0,85 م.د) إضافة إلى الدراسات التقنية الاقتصادية والاجتماعية (0,79 م.د)،
- 10 م.د بعنوان مشاريع وكالة الموانـي وتجهيزات الصيد البحري ستسمح باستكمال المشاريع المتواصلة (1 م.د) والشروع في إنجاز المشاريع المبرمجة بالمخطط والتي لم تنطلق (2,3 م.د) وتنفيذ المشاريع الجديدة (6,5 م.د).

3.5.2- الإنتاج النباتي

تبلغ الاستثمارات في مجال الإنتاج النباتي قرابة 60 م.د، أي بزيادة تقدر بـ82% مقارنة مع مقترحات المخطط الحادي عشر. وستخصص هذه الاستثمارات بالخصوص لمشاريع النهوض بالإنتاج النباتي (42,5 م.د منها 30 م.د للنهوض بالزراعات الكبرى في إطار تدخلات ديوان الحبوب) وبرامج حماية النباتات.(13 م.د) وتطوير الزراعات البيولوجية وتنويع الإنتاج (4 م د). وتبلغ الاستثمارات بعنوان مشاريع تجسيم محاور البرنامج الرئاسي حوالي 6 م.د لتمويل مشروع تأهيل المستغلات الفلاحية (1م.د) وإحداث مركز فني للزراعات المحمية والجيوحرارية (1 م.د) وتنفيذ البرامج المتصلة بتطوير الفلاحة البيولوجية (4 م.د) على غرار المشروع الوطني للمدارس الحقلية في الفلاحة البيولوجية وتنمية قطاع الفلاحة البيولوجية وتنويع الإنتاج وإرساء النظام الوطني لترقيم منتجات الفلاحة البيولوجية والاسترسال.

6.2- الاستثمارات في مجال الدراسـات والبحـوث والإرشاد

من المنتظر أن تبلغ الاستثمارات في ميدان الدراسـات والبحـوث والإرشاد 118 م.د تتوزع كما يلي:

- 59,5 م.د بعنوان البحوث الفلاحية التي ستسمح بإجراء برامج البحث التنموي والبرامج الإلافية وعمليات البحث في نطاق المشاريع الجامعة وتدعيم البحث الفلاحي والبيطري إضافة إلى بعث المراكز الجهوية للبحث العلمي وتأهيل 06 محطات للتجارب وإحداث مركز الموارد التكنولوجية لمنظومة البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي .كما ستمكن هذه الاستثمارات من إحداث مدينة البستنة طبقا للنقطة 20-12 من البرنامج الرئاسي 2009- 2014 وبعث مركز للتوثيق والإعلامية والإعلام العلمي ودعم محاضن المؤسسات في ميدان الفلاحة والصيد البحري فضلا عن تأهيل وتطوير البنية الأساسية لمؤسسات البحث العلمي،

- 16 م.د بعنوان الدراسات الاقتصادية والإحصائية والدراسات المتعلقة بمركبات الأرض والتهيئة العقارية وإعادة هيكلة الأراضي الفلاحية إلى جانب تحيين منظومة الخارطة الفلاحية ودعم المرصد الوطني للفلاحة والصيد البحري،

- 8,3 م.د بعنوان الإرشاد الفلاحي والتي ستخصص لبرامج تدعيم عمليات التأطير والإرشاد في مجال الفلاحة والصيد البحري وإدخال طرق إرشاد جديدة وتدعيم الإرشاد الموجه للمرأة الريفية بالإضافة إلى التكليف الإرشادي ودعم الإرشاد المهني،

- 34 م.د بعنوان استثمارات المؤسسات العمومية منها 12 م.د لمعهد المناطق القاحلة بمدنين و 10 م.د للمعهد الوطني للزراعات الكبرى و6 م.د للوكالة العقارية الفلاحية و6 م.د للمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار.

7.2- مجموع التدخلات العمومية خلال المخطط الثاني عشر 2010-2014

إضافة إلى الاستثمارات العمومية المذكورة سابقا، تتدخل الدولة في مجالات أخرى ذات صلة بالتنمية الفلاحية ولكنها لا تندرج ضمن عمليات تكوين رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي. وتتمثل هذه التدخلات بالأساس في :

- امتيازات مالية لدعم الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي: 700 م د،
- تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي: 145 م.د،
- التكوين والتعليم في المجال الفلاحي: 40 م.د،
- الاستثمارات الإدارية: 15 م.د.

وبذلك يكون مجموع تدخلات الدولة لفائدة قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 حوالي 3670 م.د.

3- استثمارات القطاع الخاص

من المنتظر أن يبلغ الحجم الجملي للاستثمار الخاص خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 حوالي 3400 مليون دينار أي بنسبة تطور بـ 9,75 % مقارنة مع تقديرات

المخطط الحادي عشر للتنمية. وبذلك تكون نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الجملية حوالي 55 %.

وستساهم الاستثمارات في ميدان الميكنة الفلاحية بنسبة 27,2% والري الفلاحي بنسبة 22% والإنتاج النباتي بنسبة 19,4% والصيد البحري بنسبة 6% مثلما يبرزه الجدول التالي :

الوحدة : مليون دينار

	المخطط الحادي عشر 2007-2011		**المخطط الثاني عشر 2010-2014**	
	الاستثمارات	**النسبة (%)**	**الاستثمارات**	**النسبة (%)**
المياه والري الفلاحي	800	25,8	752	22,1
تربية الماشية	700	22,6	649	19,1
الصيد البحري	180	5,8	201	5,9
الآلات الفلاحية	720	23,2	926	27,2
الإنتاج النباتي	500	16,1	661	19,4
دراسات وبحوث وإرشاد	15	0,5	12	0,4
الغابات والمراعي	50	1,6	44	1,3
المحافظة على المياه والتربة	40	1,3	48	1,4
مختلفات*	93	3,0	107	3,1
المجموع	**3 098**	**100**	**3 400**	**100**

1.3-.المياه والري الفلاحي :

من المنتظر أن تبلغ الاستثمارات في مجال المياه والري الفلاحي 752 مليون دينار. وستمكن من إنجاز الأهداف المرسومة لتعبئة المياه عن طريق الخواص من ناحية والمساهمة في تنفيذ مكونات إستراتيجية المناطق السقوية بالنسبة للقطاع الخاص. وتشمل الاستثمارات المبرمجة بالخصوص:

- حفر 3300 بئر عميقة وتجهيزها،
- إنجاز 2700 بئر سطحية وتجهيزها،
- التوسع في المساحات المروية بالتنقيط على مساحة 75 ألف هك،
- إحداث مناطق سقوية جديدة على مساحة 5500 هكتار،
- إنجاز مناطق سقوية بالمياه الجيوحرارية على مساحة 200 هكتار.

2.3- تربية الماشية :

تبلغ الاستثمارات المرصودة في قطاع تربية الماشية 649 مليون دينار ستمكن من:

- اقتناء 11200 وحدة أنثوية من الأبقار المؤصلة،

- اقتناء 10000 وحدة أنثوية من الأغنام،
- اقتناء 4500 وحدة أنثوية من الماعز،
- إحداث حوالي 38 مركز لتجميع الحليب،
- إحداث 5 مسالخ للحوم الحمراء و 32 مسلخ للحوم الدواجن،
- إحداث 9 مفارخ لدجاج اللحم،

كما ستمكن الاستثمارات المرصودة من تطوير شبكة التبريد في الضيعات المتخصصة في إنتاج الحليب بما سيساهم في تحسين جودة المنتوج.

3.3- الصيد البحري وتربية الأسماك :

من المرتقب أن تبلغ استثمارات القطاع الخاص خلال المخطط الثاني عشر 2010-2014 حوالي 201 مليون دينار ستمكن من :

- اقتناء 67 وحدة صيد السمك الأزرق،
- تأهيل وصيانة مراكب الصيد القديمة،
- إحداث 23 مشروعا لتربية الأحياء المائية،
- إحداث 4 مصانع لتجميد السردين،

4.3- الميكنة الفلاحية :

ستبلغ الاستثمارات في مجال الميكنة الفلاحية والمعدات والتجهيزات حوالي 926 مليون دينار ستمكن من :

- اقتناء 1500 جرار وتوابعه،
- اقتناء 550 آلة حاصدة،
- اقتناء وتركيز بيوت مكيفة متعددة الأنفاق على مساحة 415 هكتار بكلفة 75 مليون دينار.

5.3- الإنتاج النباتي :

تشمل الاستثمارات في مجال الإنتاج النباتي التوسع في غراسة الأشجار المثمرة وتهيئة مساحات إضافية للخضروات والباكورات وإنتاج المشاتل والنباتات الطبية والعطرية والزهور بالإضافة إلى مشاريع الخدمات المرتبطة بالإنتاج النباتي كإنتاج المستسمد وجمع الحبوب. ومن المرتقب أن تبلغ الاستثمارات الجملية المنجزة في هذا المجال خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 للتنمية حوالي 661 مليون دينار.

وستمكن هذه الاستثمارات من :

- إحداث غراسات زيتون جديدة من الأصناف التونسية المميزة على مساحة 10 آلاف هكتار،
- التوسع في المساحات المهيأة والمستغلة للزراعات الجيوحرارية لبلوغ 310 هك في غضون سنة 2014 مقابل 194 هك سنة 2009،
- تجديد التربة بالواحات على مساحة 4500 هك ،
- تجديد الغراسات المسنة من النخيل ليشمل البرنامج مليون شجرة خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 ،
- التوسع في غراسات كروم التحويل على مساحة 1750 هك سنويا منها 750 هك سقوي،
- تشبيب غراسات التفاح الهرمة على مساحة 3 ألف هك ،
- تطوير طاقات خزن الحبوب بطاقة 4.3 مليون قنطار على مستوى مناطق الإنتاج والضيعة بقيمة 154.5 م د ،
- مضاعفة المساحات المخصصة للزراعات البيولوجية لبلوغ 500 ألف هكتار سنة 2014 مقابل 262 ألف هك سنة 2009 .

6.3- القطاعات الأخرى :

تشمل الاستثمارات المبرمجة في القطاعات الأخرى مشاريع تربية الحلزون والزهور والنباتات الطبية والعطرية وتركيز مخازن تبريد بالضيعة. وتبلغ جملة الاستثمارات بالاعتماد على تواصل النسق الذي تم تسجيله في السنوات الأخيرة لدى وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية حوالي 107 مليون دينار خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014.

7.3- الغابات والمراعي :

تتمثل مساهمة الخواص في الاستثمار في قطاع الغابات خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 في :

- إحداث كاسرات الرياح على طول 22500 كم،
- إحداث 15000 هك من المراعي في شكل شجيرات علفية وهندي أملس،

ومن المنتظر أن يبلغ الحجم الجملي لهذه الاستثمارات حوالي 44 مليون دينار خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014.

4- تمويل الاستثمارات الفلاحية

يرتكز تمويل الاستثمارات في القطاع الفلاحي خلال فترة المخطط الثاني عشر 2010-2014 على الموارد الداخلية، حيث ستساهم ميزانية الدولة بنسبة 38% من جملة الاستثمارات المبرمجة تليها الاستثمارات عن طريق التمويل الذاتي بنسبة 30% والقروض البنكية بنسبة 17%. وقد قدرت هذه النسبة على التوالي بـ15% و 0,6% بالنسبة للقروض

الخارجية والهبات. ومقارنة مع توقعات منوال التمويل المعتمد بالمخطط الحادي عشر، يلاحظ تراجع نسبة الاستثمارات الممولة عن طريق القروض الخارجية بحوالي 1% مع تطور هذه النسب بالنسبة للاستثمارات الممولة عن طريق الميزانية والتمويل الذاتي مثلما يبرزه الجدول الموالي.

تمويـل الاستثمـارات الجمليـة للقطـاع الفلاحـي

الوحدة: م.د

مصـادر التمويـل	المخطط الحـادي عشـر		المخطط الثاني عشر 2010-2014	
الميزانية	1 941	%36,4	2 327	%37,7
القروض الخارجية	857	%16,1	918	%14,9
قروض بنكية	930	%17,4	1 057	%17,1
تمويل ذاتي	1 566	%29,4	1 830	%29,7
هبات	41	%0,8	38	%0,6
المجمـــوع	**5 335**	**%100**	**6 170**	**%100**

وفي ما يتعلق بتمويل الاستثمارات العمومية، تبقى الميزانية (1647 م.د) الممول الرئيسي بنسبة تناهز 60% أي بزيادة نقطتين مقارنة مع منوال التمويل للمخطط الحادي عشر. وتحتل القروض الخارجية (918 م.د) المرتبة الثانية بنسبة 33% في حين لا تتعدى هذه النسبة 5% للاستثمارات الممولة عن طريق التمويل الذاتي للمنشآت العمومية.

ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات العمومية للقطاع الفلاحي حسب مختلف مصادر التمويل ونسب التمويل مقارنة بالمخطط الحادي عشر.

تمويـل الاستثمـارات العمومية للقطـاع الفلاحـي

الوحدة: م.د

مصـادر التمويـل	المخطط الحـادي عشـر		المخطط الثاني عشر 2010-2014	
الميزانية	1 291	%57,7	1 647	%59,5
القروض الخارجية	857	%38,3	918	%33,1
قروض بنكية		%0,0	37	%1,3
تمويل ذاتي	48	%2,1	130	%4,7
هبات	41	%1,8	38	%1,4
المجمـــوع	**2 237**	**%100**	**2 770**	**%100**

أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة، فإن تمويلها يرتكز بالأساس على التمويل الذاتي الذي سيوفر 1700 م.د، أي بنسبة 50 % من جملة الاستثمارات الخاصة. وتمثل القروض البنكية قرابة الثلث، بينما حدد حجم المنح بحوالي 680 م.د وهو ما يمثل 20% جملة الاستثمارات الخاصة، كما تبينه معطيات الجدول التالي:

تمويـل الاستثمـارات الخـاصة للقطـاع الفلاحـي

الوحدة: م.د

مصـادر التمويـل	المخطط الحـادي عشـر		المخطط الثاني عشر 2010-2014	
الميزانية	650	%21,0	680	%20,0
قروض بنكية	930	%30,0	1 020	%30,0
تمويل ذاتي	1 518	%49,0	1 700	%50,0
المجمـــوع	**3 098**	**%100**	**3 400**	**%100**

الملاحق

- الإنتاج
- الميزان التجاري
- الاستثمارات

توقعات الإنتاج والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال فترة المخطط الثاني عشر (2010-2014)

بالأسعار القارة لسنة 1990

الكمية: ألف طن القيمة: مليون دينار

	أسعار 1990	معدل الفترة 07-09		2009		2010		2011		2012		2013		2014		معدل المخطط		نسبة النمو
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
الحبوب		1903	403.9	2534	526.8	1743	368.5	1970	416.7	2240	474.0	2502	529.7	2700	569.0	2231	472	1.5
قمح صلب	245	1087	266.2	1353.6	331.6	960	235.2	1100	269.5	1260	308.7	1420	347.9	1500	367.5	1248	306	2.1
قمح لين	209	252	52.7	300.1	62.7	261	54.5	275	57.5	300	62.7	320	66.9	350	73.2	301	63	3.1
الشعير	150	548	82.2	854.9	128.2	500	75.0	570	85.5	650	97.5	730	109.5	810	121.5	652	98	-1.1
التريتيكال	170	17	2.8	25	4.3	22	3.7	25	4.3	30	5.1	32	5.4	40	6.8	30	5	9.9
الأشجار المثمرة		871.9		891.0		902.6		1036.2		1067.7		1111.8		1145.5		1053		5.2
زيتون الزيت	275	900	247.5	800	220.0	750	206.3	1150	316.3	1150	316.3	1200	330.0	1250	343.8	1100	303	9.3
القوارص	313	282	88.4	300	93.9	308	96.4	315	98.6	320	100.2	325	101.7	330	103.3	320	100	1.9
عنب النبيذ	290	38	10.9	36	10.4	40	11.6	43	12.5	45	13.1	47	13.6	50	14.5	45	13	6.8
عنب الطاولة	595	82	49.0	97	57.7	100	59.5	104	61.9	106	63.1	108	64.3	110	65.5	106	63	2.5
اللوز	1270	57	71.8	60	76.2	60	76.2	62	78.7	63	80.0	64	81.3	65	82.6	63	80	1.6
المشمش	520	27	14.0	30	15.6	31	16.1	32	16.6	33	17.2	35	18.2	36	18.7	33	17	3.7
التمور	1125	144	161.6	162	182.3	170	191.3	180	202.5	200	225.0	220	247.5	230	258.8	200	225	7.3
التفاح	550	107	59.0	110	60.5	115	63.3	116	63.8	117	64.4	118	64.9	120	66.0	117	64	1.8
الإجاص	550	63	34.8	60	33.0	61	33.6	62	34.1	63	34.7	64	35.2	65	35.8	63	35	1.6
غلال أخرى	550	245	134.9	257	141.4	270	148.5	275	151.3	280	154.0	282	155.1	285	156.8	278	153	2.1
الخضر		539.1		548.4		538.2		545.7		560.9		565.4		569.2		556		0.7
البطاطا	196	350	68.7	324	63.5	375	73.5	380	74.5	390	76.4	390	76.4	390	76.4	385	75	3.8
الطماطم	103	1122	115.5	1135	116.9	1105	113.8	1126	116.0	1192	122.8	1217	125.4	1237	127.4	1175	121	1.7
القنارية	430	18	7.6	16	6.9	13.5	5.8	15	6.5	16	6.9	17	7.3	18	7.7	16	7	2.4
الفلفل	355	283	100.6	281	99.8	274	97.3	279	99.0	285	101.2	285	101.2	285	101.2	282	100	0.3
الدلاع+البطيخ	167	507	84.7	590	98.5	507	84.7	517	86.3	532	88.8	538	89.8	543	90.7	527	88	-1.6
البصل	242	359	87.0	353	85.4	350	84.7	350	84.7	355	85.9	356	86.2	356	86.2	353	86	0.2
خضر أخرى	218	345	75.1	355	77.4	360.0	78.5	361.0	78.7	362.0	78.9	363.0	79.1	365.0	79.6	362	79	0.6
تربية الماشية		1225.7		1238.1		1276.9		1310.6		1339.1		1367.0		1396.4		1338		2.4
بقر (حي)	1640	101	166.0	99.2	162.7	103.0	168.9	105.0	172.2	107.0	175.5	109.0	178.8	111.0	182.0	107	175	2.3
ضأن (حي)	2087	111	231.2	109	227.5	112.2	234.2	114.4	238.8	116.7	243.5	119.1	248.6	121.3	253.2	117	244	2.2
ماعز (حي)	2100	23	49.0	23.3	48.9	23.8	50.0	24.3	51.0	24.8	52.0	25.2	53.0	25.7	54.0	25	52	2.0
دواجن (حي)	1307	133	173.7	136.9	178.9	144.4	188.7	147.4	192.7	150.0	196.1	152.8	199.7	155.7	203.5	150	196	2.6
ديك رومي(حي)	2000	52	104.9	54.5	109.0	56.4	112.8	58.1	116.2	60.0	120.0	61.7	123.4	63.5	127.0	60	120	3.1
لحوم أخرى (حي)	1120	16	18.1	13.6	15.2	15.4	17.2	15.7	17.6	16	17.9	16.32	18.3	16.66	18.7	16	18	4.1
بيض (مليون وحدة)	68	1620	110.2	1684	114.5	1687	114.7	1683	114.4	1712	116.4	1743	118.5	1773	120.6	1720	117	1.0
حليب	290	1015	294.4	1030	298.7	1057	306.5	1117	323.9	1148	332.9	1179	341.9	1212	351.5	1143	331	3.3
منتوجات أخرى	2233	35	78.2	37	82.6	37.5	83.7	37.5	83.7	38	84.9	38	84.9	38.5	86.0	38	85	0.8
منتوجات أخرى		87.4		84.5		89.7		94.8		100.7		106.2		3.9				
الفول و الفول المصري	320	66	21.1	70.2	22.5	62.4	20.0	68.2	21.8	73.2	23.4	78.3	25.1	83.6	26.8	73	23	3.6
جلبانة وحمص	960	21	20.3	19.7	18.9	18.6	17.9	22	21.1	24.9	23.9	28.6	27.5	32.4	31.1	25	24	10.5
التبغ	850	3	2.2	2.5	2.1	2.5	2.1	2.5	2.1	2.5	2.1	2.5	2.1	2.5	2.1	2.5	2.1	0.0
الحلفاء	51	41	2.1	42.0	2.1	42.0	2.1	43	2.2	45	2.3	46	2.3	47	2.4	45	2	2.3
الخفاف	109.4	7	0.8	8.5	0.9	8.4	0.9	9	1.0	10	1.1	11	1.2	12	1.3	10	1	7.1
منتوجات أخرى		41.0		41.5		42.0		42.5						42.5				0.7
الصيد البحري		102	147.6	100	144.6	104	153.1	108	159.9	115	169.6	119	178.1	125	187.3	114	170	5.3
الصيد الساحلي	2317	24	55.6	23	53.3	23	53.3	23	53.3	23	53.3	23	53.3	23	53.3	23	53	0.0
الصيد بالكركارة	2160.6	20	42.5	19	41.1	19	41.1	20	43.2	20	43.2	20	43.2	20	43.2	20	43	1.0
الصيد بالأضواء	386.8	50	19.5	50	19.3	52	20.1	54	20.9	59	22.8	61	23.6	65	25.1	58	23	5.4
غيرها	3864.4	8	30.0	8	30.9	10	38.6	11	42.5	13	50.2	15	58.0	17	65.7	13	51	16.3
قيمة الإنتاج			3276		3436		3324		3559		3706		3853		3974		3683	2.9
الإنتاج (م.د مدخلات قيمة)			564		585		590		635		660		690		712		657	
القيمة المضافة			2712		2851		2734		2924		3046		3163		3262		3026	2.7

ملحق عدد 2

تطورالميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2010-2014

	2007		2008		2009		معدل 2007-2009		2010		2011		2012		2013		2014		معدل 2010-2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الواردات		2042.3		2600.9		1583.6		2075.6		1863		1922		1972		2033		2145		1987
القمح الصلب	609.2	333.4	658.8	475.5	435.4	198.7	567.8	335.9	550	256	450	216	350	175	250	131	150	82	350	172
ـ القمح اللين	1122.5	404.2	1107.9	518.9	793.8	225.0	1008.1	382.7	1150	332	1100	328	1050	325	1000	325	1000	341	1060	330
ـ الشعير	787.7	266	509.8	194.3	65.6	16.2	454.4	158.8	350	88	300	78	250	67	250	71	250	74	280	76
ـالذرة	618.3	180	749.2	272.5	664.5	170.9	677.3	207.8	750	197	780	211	800	225	800	236	800	248	786	223
ـ مجموع الحبوب	3137.7	1183.6	3025.7	1461.2	1959.3	610.8	2707.6	1085.2	2800	873	2630	832	2450	792	2300	763	2200	746	2476	801
ـ الحليب ومشتقاته	15.5	49	24.1	79.5	14.7	44.4	18.1	57.7	15	46	16	51	17	54	17	59	18	65	17	55
ـ الزيوت النباتية	296.1	289	360.4	560.6	268.0	293.6	308.2	380.9	300	335	310	357	315	377	320	402	330	435	315	381
ـ البطاطا	102.5	66.1	19.7	19.7	75.7	50.1	66.0	45.3	30	20	30	21	28	20	26	20	25	20	28	20
ـ الشاي والقهوة	21.9	49.4	27.3	76.4	24.3	60.7	24.5	62.2	27	69	28	73	29	79	30	86	31	93	29	80
ـ السكر	353.7	159	324.3	162.3	302.3	184.1	326.8	168.4	305	189	310	198	315	210	320	224	320	235	314	211
ـ المنتوجات الأخرى		246.7		241		340		275.9		330		390		440		480		550		438
الصادرات		1615.5		1849.9		1631.2		1698.9		1540		1902		1997		2134		2369		1988
ـ زيت الزيتون	172.6	696.0	169.1	759.1	141.7	533.4	161.1	662.8	110	422	180	712	180	733	180	770	200	898	170	707
ـ منتوجات البحر	21.4	232.8	20.0	237.6	16.3	181.9	19.2	217.4	16.5	188	16.8	197	17.0	205	17.5	222	18.0	240	17	210
ـ التمور	68.9	211.0	69.5	209.2	77.3	237.7	71.9	219.3	78	245	80	258	80	266	82	287	85	312	81	274
ـ الفوارص	16.3	13.6	28.4	24.9	24.3	21.5	23.0	20.0	25	23	27	25	28	27	30	30	32	34	28	28
ـ فرينة الحبوب	43.7	24.7	12.5	5.8	2.9	1.5	19.7	10.7	5	3	7	4	8	4	10	6	12	7	8	5
ـ محضرات الحبوب	63.5	77.5	74.3	112.9	102.0	134.0	79.9	108.1	105	141	110	152	115	163	120	179	125	196	115	166
ـ محضرات الخضر والغلال	32.6	51.4	39.3	71.1	27.2	60.9	33.0	61.1	35	80	40	94	45	109	48	122	50	134	44	108
ـ خضر طازجة وبقول	28.7	36.9	45.4	49.2	32.8	51.4	35.6	45.8	40	64	45	74	48	81	50	89	52	97	47	81
ـ الخمور	10.5	10.6	11.9	13.5	7.0	10.3	9.8	11.5	10	15	11	16	11	18	12	19	12	21	11	18
ـ المنتوجات الأخرى		261.0		366.6		398.6		342.1		360		370		390		410		430		392
الفارق		-427		-751		48		-377		-324		-20		25		100		224		1
نسبة التغطية %		79.1		71		103		82		83		99		101		105		110		100

الكمية : 1000 طن , القيمة : م د

استثمارات المخطط الثاني عشر (2010-2014) في قطاع الفلاحة والصيد البحري بالأسعار الجارية

الإدارة

ملحق عدد3

الوحدة: ألف دينار

المشاريـــع	الكلفـــة	استثمارات المخطط 11	استثمارات 2014-2010
الإدارة	**5 999 121**	**2 085 221**	**2 477 330**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	879 691		598 318
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	519 511		372 993
* مشاريع بصدد الإنجاز	2 512 280		693 307
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	1 046 825		305 218
* مشاريع جديدة	1 040 814		507 494
الميـــاه	**3 922 566**	**1 235 642**	**1 358 095**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	413 015		168 892
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	230 344		196 617
* مشاريع بصدد الإنجاز	1 768 700		486 594
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	809 317		235 112
* مشاريع جديدة	701 190		270 880
السدود والفنوات	**2 274 812**	**630 407**	**554 137**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	262 200		139 652
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	65 000		38 101
* مشاريع بصدد الإنجاز	1 222 912		201 584
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	450 700		99 800
* مشاريع جديدة	274 000		75 000
المناطق السقوية	**1 114 264**	**384 560**	**551 331**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	147 815		26 240
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	143 693		137 893
* مشاريع بصدد الإنجاز	288 329		179 886
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	228 617		69 312
* مشاريع جديدة	305 810		138 000
دراسات مائية	**153 171**	**84 092**	**78 805**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	3 000		3 000
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	3 125		2 625
* مشاريع بصدد الإنجاز	86 666		46 300
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	20 000		14 000
* مشاريع جديدة	40 380		12 880
الماء الصالح للشراب	**380 319**	**136 583**	**173 822**
* مشاريع البرنامج الرئاسي			
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	18 526		17 998
* مشاريع بصدد الإنجاز	170 793		58 824
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	110 000		52 000
* مشاريع جديدة	81 000		45 000
الغابـات والمـراعي	**656 830**	**282 045**	**396 416**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	227 000		191 000
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	40 000		23 000
* مشاريع بصدد الإنجاز	174 330		43 416
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	111 500		14 000
* مشاريع جديدة	104 000		125 000

يتبع ملحق عدد 3

المشاريـــع	الكلفـــة	استثمارات المخطط 11	استثمارات 2010-2014
المحافظة على المياه والتربة	**449 186**	**228 565**	**312 576**
* مشاريع البرنامج الرئاسي (مشاريع جديدة)	230 000		230 000
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	37 000		26 000
* مشاريع بصدد الإنجاز	180 686		55 576
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	1 500		1 000
* مشاريع جديدة	0		
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	**587 462**	**168 588**	**193 144**
* مشاريع البرنامج الرئاسي			
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	162 750		93 288
* مشاريع بصدد الإنجاز	294 712		83 856
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	40 000		8 000
* مشاريع جديدة	90 000		8 000
الصيد البحري	**95 438**	**45 483**	**54 233**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	1 970		1 470
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	47 217		31 888
* مشاريع بصدد الإنجاز	10 419		2 025
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	33 012		17 200
* مشاريع جديدة	2 820		1 650
تربية الماشية	**85 136**	**44 905**	**57 757**
* مشاريع البرنامج الرئاسي			
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة			
* مشاريع بصدد الإنجاز	26 046		3 117
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	12 090		9 640
* مشاريع جديدة	47 000		45 000
الإنتاج النباتي	**27 195**	**22 214**	**21 161**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	6 706		5 956
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	1 200		1 200
* مشاريع بصدد الإنجاز	5 089		1 795
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	5 856		5 466
* مشاريع جديدة	8 344		6 744
الدراسات والبحوث والإرشاد	**175 308**	**57 779**	**83 948**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	1 000		1 000
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	1 000		1 000
* مشاريع بصدد الإنجاز	52 298		16 928
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	33 550		14 800
* مشاريع جديدة	87 460		50 220

استثمارات المخطط الثاني عشر (2010-2014) في قطاع الفلاحة والصيد البحري بالأسعار الجارية

المؤسسات والمنشآت العمومية

ملحق عدد4

الوحدة: ألف دينار

المشاريـــع	الكلفـــة	استثمارات المخطط 11	استثمارات 2010-2014
المؤسسات والمنشآت العمومية	***381 165***	***151 301***	***292 980***
*** مشاريع البرنامج الرئاسي**	**7 500**		**7 500**
*** مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة**	**27 500**		**24 172**
*** مشاريع بصدد الإنجاز**	**38 552**		**18 145**
*** مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق**	**2 260**		**2 260**
***مشاريع جديدة**	**305 353**		**240 903**
المياه	**26203**	**6 580**	**24203**
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة (جديدة)			
* مشاريع بصدد الإنجاز			
* مشاريع جديدة	26 203		24203
الغابات والمراعي	**106 076**	**51 252**	**60576**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	7 500		7 500
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	10 000		7 500
* مشاريع بصدد الإنجاز	0	0	0
* مشاريع جديدة	88 576	0	45 576
المحافظة على المياه والتربة		**548**	
* مشاريع بصدد الإنجاز			
* مشاريع جديدة			
الصيد البحري	**10 315**	**15 079**	**9705**
* مشاريع بصدد الإنجاز	1 601		991
*مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	2260		2260
*مشاريع جديدة	6 454		6454
تربية الماشية	**78 058**	**38 184**	**65960**
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	11 500		10672
* مشاريع بصدد الإنجاز	13 750		2480
* مشاريع جديدة	52 808		52808
الإنتاج النباتي	**38 554**	**10 707**	**38554**
* مشاريع بصدد الإنجاز	12 000		12000
* مشاريع جديدة	26 554		26 554
الدراسات والبحوث والإرشاد	**61 921**	**10 000**	**33944**
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	6 000		6 000
* مشاريع بصدد الإنجاز	11 201		2 674
* مشاريع جديدة	44 720		25 270
الآلات الفلاحية	**23 131**	**13 370**	**23131**
* مشاريع بصدد الإنجاز			
* مشاريع جديدة	23 131		23131
مختلفات	**36 907**	**5 581**	**36907**
* مشاريع بصدد الإنجاز			
* مشاريع جديدة	36 907		36907

استثمارات المخطط الثاني عشر (2010-2014) في قطاع الفلاحة والصيد البحري بالأسعار الجارية
الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية

ملحق عدد5 الوحدة: ألف دينار

المشاريـــع	الكلفـــة	استثمارات المخطط 11	استثمارات 2014-2010
مجموع الإستثمارات العمومية	**6 380 286**	**2 236 522**	**2 770 310**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	887 191		605 818
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	547 011		397 165
* مشاريع بصدد الإنجاز	2 550 832		711 452
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	1 049 085		307 478
*مشاريع جديدة	1 346 167		748 397
الميـــاه	**4 213 969**	**1 242 222**	**1 382 298**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	678 215		168 892
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	230 344		196 617
* مشاريع بصدد الإنجاز	1 768 700		486 594
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	809 317		235 112
*مشاريع جديدة	727 393		295 083
السدود والفنوات	**2 425 627**	**630 407**	**554 137**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	413 015		139 652
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	65 000		38 101
* مشاريع بصدد الإنجاز	1 222 912		201 584
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	450 700		99 800
*مشاريع جديدة	274 000		75 000
المناطق السقوية	**1 238 852**	**391 140**	**561 534**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	262 200		26 240
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	143 693		137 893
* مشاريع بصدد الإنجاز	288 329		179 886
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	228 617		69 312
*مشاريع جديدة	316 013		148 203
دراسات مائية	**169 171**	**84 092**	**92 805**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	3 000		3 000
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	3 125		2 625
* مشاريع بصدد الإنجاز	86 666		46 300
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	20 000		14 000
*مشاريع جديدة	56 380		26 880
الماء الصالح للشراب	**380 319**	**136 583**	**173 822**
* مشاريع البرنامج الرئاسي			
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	18 526		17 998
* مشاريع بصدد الإنجاز	170 793		58 824
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	110 000		52 000
*مشاريع جديدة	81 000		45 000
الغابـات والمـراعي	**762 906**	**333 297**	**456 992**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	234 500	0	198 500
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	50 000		30 500
* مشاريع بصدد الإنجاز	174 330		43 416
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	111 500		14 000
*مشاريع جديدة	192 576		170 576

يتبع ملحق عدد 5

المشاريع	الكلفـــة	استثمارات المخطط 11	استثمارات 2010-2014
المحافظة على المياه والتربة	**449 186**	**229 113**	**312 576**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	230 000		230 000
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	37 000		26 000
* مشاريع بصدد الإنجاز	180 686		55 576
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	1 500		1 000
*مشاريع جديدة			
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	**587 462**	**168 588**	**193 144**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	0		
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	162 750		93 288
* مشاريع بصدد الإنجاز	294 712		83 856
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	40 000		8 000
*مشاريع جديدة	90 000		8 000
الصيد البحري	**105 753**	**60 562**	**63 938**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	1 970	0	1 470
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	47 217		31 888
* مشاريع بصدد الإنجاز	12 020		3 016
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	35 272		19 460
*مشاريع جديدة	9 274		8 104
تربية الماشية	**163 194**	**83 090**	**123 717**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	0		0
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	11 500		10 672
* مشاريع بصدد الإنجاز	39 796		5 597
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	12 090		9 640
*مشاريع جديدة	99 808		97 808
الإنتاج النباتي	**65 749**	**32 921**	**59 715**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	6 706		5 956
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	1 200		1 200
* مشاريع بصدد الإنجاز	17 089		13 795
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	5 856		5 466
*مشاريع جديدة	34 898		33 298
الدراسات والبحوث والإرشاد	**237 229**	**67 779**	**117 892**
* مشاريع البرنامج الرئاسي	1 000		1 000
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة	7 000		7 000
* مشاريع بصدد الإنجاز	63 499		19 602
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق	33 550		14 800
*مشاريع جديدة	132 180		75 490
الآلات الفلاحية	**23 131**	**13 370**	**23 131**
* مشاريع البرنامج الرئاسي			
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة			
* مشاريع بصدد الإنجاز			
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق			
*مشاريع جديدة	23 131		23 131
مشاريع مختلفة	**36 907**	**5 581**	**36 907**
* مشاريع البرنامج الرئاسي			
* مشاريع رئاسية في إطار المجالس الجهوية الممتازة			
* مشاريع بصدد الإنجاز			
* مشاريع مدرجة بالمخطط ولم تنطلق			
*مشاريع جديدة	36 907		36 907